مشروع المركز الوطني الفلسطيني لأبحاث ودراسات المرأة

بحث بعنوان:

مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة

The Extent to Which Government Institution's Plans Respond to Women's Issues

إعداد فريق البحث

د. أيمن عبد القادر راضي

د. محمد محمود الكحلوت

د. سليمان سلامة الديب

1443هـ-2022م

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ١﴾

[النساء: 1]

قائمة المحتويات

أولاً: المقدمة..... 1

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها 2

ثالثاً: أهداف الدراسة:..... 8

رابعاً: أهمية الدراسة..... 8

خامساً: حدود الدراسة..... 9

سادساً: الدراسات السابقة..... 9

سابعاً: منهج الدراسة.....20

الإطـــار النـــظـــري.....21

المبحث الأول: قضايا المرأة الفلسطينية 22

المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي.....27

الإطار الإجرائي للدراسة 40

أداة الدراسة:.....40

إجراءات التحليل:.....41

النتائج:.....58

التوصيات:.....59

المراجع.....60

قائمة الجداول

جدول 1: البيانات الشخصية للمستجيبات 3

جدول 2: نتائج الدراسة الاستطلاعية 4

جدول 3: نقاط الاتفاق والاختلاف بين التحليل الأول والثاني (قضايا المرأة) 43

جدول 4: التكرارات والنسب المئوية لمعايير قضايا المرأة في الخطط الحكومية 44

جدول 5: التكرارات والنسب المئوية للقضايا التعليمية 46

جدول 6: التكرارات والنسب المئوية للقضايا الصحية 48

جدول 7: التكرارات والنسب المئوية للقضايا الاجتماعية 51

جدول 8: التكرارات والنسب المئوية للقضايا الاقتصادية 53

جدول 9: التكرارات والنسب المئوية للقضايا السياسية 55

جدول 10: التكرارات والنسب المئوية للقضايا السياسية 57

أولاً: المقدمة

تشهد المجتمعات العربية والعالمية تغيرات وتحولات سريعة في مختلف ميادين الحياة، أثرت بشكل كبير ومباشر على المجتمع الفلسطيني، أفراداً وجماعات، وكان لها آثار واضحة المعالم في إعادة تشكيل الشخصية والبنية الفلسطينية، وتأتي قضايا المرأة من الأسباب والنتائج لتلك التحولات والتغيرات.

والواقع الفلسطيني الحالي يضع تحدياً كبيراً يفرض ضرورة إطلاق العنان لقدرات وطاقات المجتمع المادية والبشرية بجميع فئاتها دون تمييز بين ذكر وأنثى **(نجم، 2013)**

وتشكل المرأة ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، وتعاني النساء في قطاع غزة بشكل خاص، واقعاً قاسياً، ومعاناة مركبة ومعقدة نتيجة عدة أسباب منها الاحتلال الإسرائيلي والحروب المتعددة التي شنها على قطاع غزة، والحصار الممتد لما يزيد عن 15 عام، ومن أسباب معاناة المرأة أيضاً في قطاع غزة الفقر والثقافة المرتبطة بها، وعادات لا تمثل الدين الإسلامي، وتتسبب بنظرة غير عادلة للمرأة، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى ظهور قضايا ملحة للمرأة الغزية في كافة المجالات التعليمية، الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

وقد أدى التركيز على قضايا الاحتلال والانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضايا المرأة باعتبارها قضايا ثانوية، وليست أولوية في الوضع الراهن، بالرغم من أن مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضرورة لتحقيق السلام والأمن في فلسطين، والمنطقة، وإذا كانت كافة شرائح المجتمع تتأثر بالصراع، فإن المرأة الفلسطينية هي الأكثر تأثراً بسبب القيود المفروضة عليها، والأدوار المتوقعة منها، والانتهاكات المختلفة لحقوقها، وارتفاع نسب العنف، وغيرها من المشكلات التي يعانيها شعب محتل ومستهدف للهدم والتفكيك.

وانطلاقاً من أهمية قضايا المرأة وجب على الحكومة أن تولي هذه القضايا أهمية خاصة، وأن تضعها ضمن أولوياتها في الخطط الحكومية الخاصة بها، وأن تكون خططها مساندة لحقوق المرأة في جميع المجالات.

وقد أكدت الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2017–2022 على أهمية دور المؤسسات الحكومية في علاج قضايا المرأة من خلال التكامل والتعاون بين الأطراف المعنية، وقد وضعت الخطة خمسة أهداف استراتيجية لتحقيقها والمتمثلة في: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله إلى النصف، زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10 %، مأسسة قضايا المرأة وتمكين المرأة في كافة المؤسسات، تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2017–2022، 30–38).

ونظراً للدور البارز للمرأة الفلسطينية في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والسياسية، سيتم التركيز على مدى استجابة ومعالجة الخطط الحكومية لقضايا المرأة الفلسطينية في قطاع غزة.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

بالاطلاع على الإطار الاستراتيجي لوزارة شؤون المرأة، نجد أن الوزارة وضعت أهدافها الاستراتيجية لتمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية لتشارك وتسهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية، وذلك وفقاً لعدة توجهات، منها: تعزيز روح الانتماء الوطني لدى المرأة الفلسطينية، تغذية البيئة الوطنية والمجتمعية الحاضنة لقضايا المرأة والمساندة لها بالمعلومات والموارد البشرية والمالية لمعالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستديمة، تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية الفلسطينية، وبين المؤسسات العربية والدولية ذات العلاقة، لضمان تعزيز الوعي وتعاظم الخبرة للنساء الفلسطينيات (وزارة شؤون المرأة، غزة، الإطار الاستراتيجي، 2022).

وتكمن مشكلة الدراسة في التخطيط لقضايا المرأة في القطاع الحكومي، وذلك من خلال **دراسة مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة**، وللوقوف على مشكلة الدراسة، قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية بإعداد استبانة مكونة من خمس فقرات تتعلق بقضايا المرأة (التعليمية، الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، السياسية) على التوالي، ومدى اهتمام الخطط الحكومية بهذه القضايا، إضافة إلى سؤال مفتوح للتعرف على قضايا المرأة بشكل مركز،

وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية بسيطة مكونة من (30) مفردة، من النساء العاملات في الوزارات الفلسطينية، واللواتي على اطلاع على الخطط الاستراتيجية الخاصة بهذه الوزرات.

وفيما يخص البيانات الشخصية للمستجيبات فقد كانت كالتالي:

جدول 1: البيانات الشخصية للمستجيبات

البيانات الشخصية		العدد	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 30 سنة	4	13.3
	30 سنة الى أقل من 40 سنة	17	56.7
	40 سنة فأكثر	9	30.0
	المجموع	30	100
المؤهل العلمي	دبلوم	4	13.3
	بكالوريوس	17	56.7
	دراسات عليا	9	30.0
	المجموع	30	100
الحالة الاجتماعية	آنسة	9	30.0
	متزوجة	18	60.0
	مطلقة	2	6.7
	أرملة	1	3.3
المجموع		**277**	**100**

يظهر الجدول السابق، أن أكثر من نصف المستجيبات من ذوات الأعمار 30 سنة إلى أقل من 40 سنة، ومؤهلهم العلمي بكالوريوس، كما أن 60% من المستجيبات هن من المتزوجات، و30% منهن آنسات.

وقد كانت نسب الموافقة على فقرات الاستبانة كما يلي:

جدول 2: نتائج الدراسة الاستطلاعية

م.	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	تهتم الخطط الحكومية بالقضايا التعليمية للمرأة (مهارات البحث العلمي، زيادة تعليم المرأة في المراحل الدراسية، التطوير العلمي، المنح والبعثات الخارجية، محو الأمية، تعليم الكبار، تثقيف المرأة وزيادة توعيتها بقضاياها...)	%34	%30	%36
2	تسلط الخطط الحكومية الضوء على القضايا الاجتماعية للمرأة (إكسابها مهارات الإدارة الأسرية، المهارات الحياتية، حرية المرأة في اختيار مهنتها، مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرارات داخل الأسرة، توعيتها بمفهوم الأسرة ومقوماتها، إكسابها مهارات الاندماج الإيجابي في المجتمع، تعزيز أدوار النساء تجاه الشهيدات وأمهات الأسرى، ...).	%20	%20	%60
3	تدعم الخطط الحكومية قضايا المرأة الاقتصادية (تراعي حقوقها في العمل، الاهتمام بالمطلقات والأرامل، تزويدها بنصيبها من الإرث، مساعدة الأسر المعوزة، تمويل مشاريع صغيرة، منح قروض مكافحة البطالة، ...).	%23	%15	%62
4	تراعي الخطط الحكومية قضايا المرأة الصحية (زيادة الوعي بصحة المرأة والعائلة نحو أنماط الحياة الصحية، تعريفها بأهم المشكلات الصحية التي تواجهها، تجنب الحوادث المنزلية، توعيتها بضرورة استخدام المرافق الصحية الملائمة، دعم الرعاية الصحية الأولية للمرأة).	%37	%17	%46
5	تهتم الخطط الحكومية بالقضايا السياسية للمرأة (تأهيلها مهنياً لشغل مناصب برلمانية، دعم تمثيلها في المناصب الحكومية العليا، مشاركتها في هياكل الأحزاب، زيادة المقاعد التي تشغلها في المجالس المحلية والبلديات، حقها في الترشيح للمناصب السياسية والإدارية، مشاركتها في صنع القرار السياسي...).	%8	%12	%80

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات الاستبانات المستردة

وبناء على الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- أكدت 80% من المستجيبات على عدم موافقتهن على اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا السياسية للمرأة.
- أكدت 62% المستجيبات على عدم موافقتهن على اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا الاقتصادية للمرأة.
- أكدت 60% المستجيبات على عدم موافقتهن على اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا الاجتماعية للمرأة.
- أكدت 46% المستجيبات على عدم موافقتهن على اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا الصحية للمرأة.
- أكدت 36% المستجيبات على عدم موافقتهن على اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا التعليمية للمرأة.

من خلال النتائج السابقة تظهر **مشكلة الدراسة في عدم استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة بشكل جيد**، من وجهة نظر عينة الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وستحاول الدراسة الحالية تحليل هذه الخطط، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتفعيل التخطيط لقضايا المرأة في الوزارات الحكومية، مما يساهم في إيجاد الحلول لهذه القضايا.
وتعزيزاً للبيانات السابقة، تم وضع سؤال مفتوح حول أهم قضايا المرأة في قطاع غزة، وقد أظهرت الإجابات أن من أهم قضايا المرأة الغزية، ما يلي:

- الاستقلال المعيشي خاصة لمن لم يسبق لها الزواج وفوق الثلاثين عاماً، وتعيش مع أهلها، وتوفير فرص عمل لهن، وتكريمهن وإيجاد حل مجتمعي تثقيفي حول إعطائهن فرص لحياة كريمة، حيث أن الاهتمام دائماً ما يكون للمطلقات أو الأرامل.
- توفير الظروف المناسبة والدعم اللازم لعمل المرأة في المجال الحر.
- تولي المرأة المناصب الإشرافية في الوزارات، وتطبيق نظام الكوتة لتحقيق العدالة.
- القضايا التي تتعلق بحقوقها خاصة فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال بعد الطلاق والعنف الأسري.
- توفير السكن الملائم للأرامل والمعيلات وأطفالهم، والعازبات اللواتي ليس لهن مسكن أو معيل ويتم استغلالهن.

- قضايا العنف بشتى أنواعها، وما تتعرض له المرأة الفلسطينية من ذل وإهانة وتحمل مسؤولية في ظل غياب الرجل المعيل.
- إنصاف المرأة العاملة، وإعطائها حقوقها الوظيفية دون تمييز.

كما تم إجراء ست مقابلات شخصية مع نساء مختصات بشؤون المرأة في عدة مجالات (تعليمية، صحية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية)، (ملحق 1)، للتركيز على قضايا المرأة الغزية، ومدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لها، ولإظهار مشكلة الدراسة بشكل أوضح، **وأشارت نتائج المقابلات إلى أن أهم قضايا المرأة الغزية، ما يلي:**

- القضايا السياسة والإدارية، وعدم شغل المناصب الإشرافية في المؤسسات الحكومية على غرار المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث إنه على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد النساء الموظفات في المؤسسات الحكومية في السنوات الأخيرة إلا أن هناك نسبة ضئيلة تشغل مناصب إشرافية من مدير فأعلى.
- القضايا الاجتماعية خاصة العنف ضد النساء، انتهاك حياة المرأة، قضايا الطلاق، والحرمان من الميراث، ومنع زواج الفتاة أو تأخيره بسبب الميراث.
- قضايا عمل المرأة من حيث عدم إجبارها على الإنفاق من هذا العمل، بحيث تكون لها الذمة المالية الخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لقدراتها وإمكانياتها، وأن تتوفر لها حقوق الرضاعة عن طريق نظام واضح في الإجازات في العمل الحكومي.

وأظهرت المقابلات أن أهم المعيقات لحل قضايا المرأة وتفعيل التخطيط لهذه القضايا هي:

- عدم الثقة في مؤهلات المرأة ومعارفها لشغل المناصب العليا.
- وجود اعتقاد خاطئ حول دور المرأة في المجتمع.
- قلة الوعي بقضايا المرأة لدى صناع القرار في القطاع الحكومي في قطاع غزة.
- نقص النساء الشاغرات للمناصب العليا في المؤسسات الحكومية.
- ضعف الموازنات في المؤسسات الحكومية الأمر الذي يجعلها تهمش وتؤخر قضايا المرأة.
- ضعف دور قطاع المجتمع المدني، وعدم قيامه بدوره في الضغط على الحكومة فيما يخص قضايا المرأة.
- جهل المرأة بحقوقها الاجتماعية، خاصة من الفئات الفقيرة والمهمشة.
- عدم إشراك المرأة في وضع الخطط الاستراتيجية، وإن شاركت تكون مشاركتها لصالح المؤسسة الحكومية، وليس لصالحها.

- عدم وجود هدف استراتيجي يخص المرأة بشكل خاص ضمن الخطط الاستراتيجية الحكومية، وإنما تندرج تحت الفئات الأكثر هشاشة والأقل حظاً، وتكون هناك نصوص ضئيلة خاصة بها.
- قلة المؤسسات الداعمة للمرأة في قطاع غزة.

واقترحت المقابلات عدد من المقترحات لحل قضايا المرأة وتفعيل التخطيط لهذه القضايا منها:

- تفعيل مشاركة الموظفات في وضع الخطط بشكل فعال وتقييمها ومتابعة تنفيذها.
- تحقيق التعاون والشراكة بين القطاعي الخاص والحكومي لحل قضايا المرأة.
- تفعيل دور المرأة في المشاركات الثقافية والإعلامية بشكل أكبر.
- الضغط على صناع القرار في القطاع الحكومي، وإظهار أهمية التخطيط لقضايا المرأة.
- تخصيص الموازنات اللازمة لعملية التخطيط لقضايا المرأة.
- إعطاء الصلاحيات اللازمة للمؤسسات الحكومية المختصة بالمرأة كوزارة شؤون المرأة في مراقبة الخطط الاستراتيجية للمؤسسات الحكومية فيما يخص قضايا المرأة، وتقديم تقارير دورية حول جدوى هذه الخطط في حل قضايا المرأة.
- تسليط الضوء على الموهوبات وصاحبات القدرات المميزة من النساء، وعقد الدورات التدريبية لهن لصقل هذه المواهب واستغلالها.
- المؤازرة بين الرجل (الزوج، الأب، الأخ) والمرأة لمساعدة الأخيرة على ممارستها دورها في المجتمع.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن للباحثين صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية في قطاع غزة لقضايا المرأة؟

وينبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة التعليمية؟
2. ما مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة الصحية؟
3. ما مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة الاجتماعية؟
4. ما مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة الاقتصادية؟
5. ما مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة السياسية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة وبشكل أساسي إلى:

1. الكشف عن استجابة خطط المؤسسات الحكومية للقضايا التعليمية للمرأة.
2. التحقق من مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية للقضايا الصحية للمرأة.
3. قياس استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة الاجتماعية.
4. التأكد من مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة الاقتصادية.
5. الكشف عن استجابة خطط المؤسسات الحكومية للقضايا السياسية للمرأة.
6. حث الوزارات والمؤسسات الحكومية على الاهتمام بإدراج قضايا المرأة ضمن أولوياتها واهتماماتها.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في ثلاث جوانب:-

1. الأهمية النظرية:

أ. تبرز أهمية هذه الدراسة كون أن هذا الموضوع يلقي الضوء على قضية هامة، حيث تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات (في حدود علم فريق البحث) ومن المحاولات البحثية القليلة التي تحاول التعرف على استجابة خطط المؤسسات الحكومية في قطاع غزة لقضايا المرأة.

ب. يأمل فريق البحث أن تسهم هذه الدراسة في إضافة مادة علمية جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية والباحثين المهتمين في هذا المجال وفي إثراء معلومات الباحث في هذا المجال.

2. الأهمية التطبيقية:

أ. من الممكن أن تقدم الدراسة الحالية لمتخذي القرار في الحكومة الفلسطينية مقترحات لتعديل الخطط الحكومية بحيث تتمكن من معالجة قضايا المرأة.

ب. من المتوقع أن تسهم الدراسة الحالية في تزويد القيادة والمسؤولين في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بمعلومات تسهم في الاستجابة لقضايا المرأة.

ج. يأمل فريق البحث أن تسهم النتائج التي ستحققها هذه الدراسة وتوصياتها في تحقيق النقلة النوعية المرجوة لدى الوزارات في الاستفادة من طاقات المرأة الفلسطينية في كافة ومناحي العمل المؤسسي، بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويخفف عن كاهلهن وأعبائهن الحياتية.

خامساً: حدود الدراسة

- الحد المكاني: أجريت هذه الدراسة في قطاع غزة
- الحد الزماني: العام 2021 – 2022
- الحد البشري: اشتملت الحدود البشرية على كافة النساء في قطاع غزة.
- الحد الموضوعي: مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة.

سادساً: الدراسات السابقة

اطلع الباحثون على العديد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم اختيار عدد من هذه الدراسات التي رأوا أنها الأقرب إلى موضوع الدراسة، لارتباطها بقضايا المرأة الفلسطينية بشكل رئيس، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم، وفي نهاية الدراسات السابقة تم التعقيب عليها من حيث الأهداف والمنهج والأدوات وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

1. **دراسة حرب (2021)، بعنوان: "المرأة الفلسطينية"**

الهدف من الدراسة: التعرف على أوضاع المرأة الفلسطينية ومكانتها في المجتمع الفلسطيني قبل النكبة الفلسطينية وبعدها، والأدوار الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بها الجمعيات النسائية الخيرية في نشر الوعي والثقافة في المجتمع، ودور المرأة في الحياة السياسية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي.

أهم النتائج:

- جابهت المرأة الفلسطينية قيود المجتمع الفلسطيني المنغلق، وتمسكت بحقوقها التي تمكنها من القيام بأدوار مؤثرة وفعالة في المجتمع، دون تخطي الإطار المجتمعي والموروث الثقافي.
- ساهمت المرأة الفلسطينية في نشر الوعي في المجتمع الفلسطيني تجاه القضية الفلسطينية قبل النكبة عام 1948م، وبعدها، من خلال الجمعيات النسائية الخيرية التطوعية.
- انطلقت الحركة النسائية السياسية المنظمة بشكل فعلي عام 1920، وكان لها دور هام في مشاركة المرأة في المؤتمرات الدولية، ورفع المذكرات الاحتجاجية للمنظمات الدولية الإنسانية، والانخراط في الأطر والمنظمات النسوية السياسية، الأمر الذي مكن المرأة الفلسطينية للوصول للمجلس التشريعي ومن ثم تبوء منصب وزيرة.

أهم التوصيات:

- ضرورة تبني الدستور الفلسطيني سياسة واضحة تنص على تخصيص موازنة مناسبة للنهوض بالجمعيات النسوية الفلسطينية للقيام بدورها الهام في نهضة المجتمع ونشر الوعي.
- دعم المرأة الفلسطينية للوصول إلى قمة العمل الإعلامي بكافة اللغات، وذلك لمقدرتها على إيصال معاناة الشعب الفلسطيني ومتطلباته وتطلعاته.

2. **دراسة Marahil (2020)، بعنوان: The Role of Intercultural Communication in Enabling Palestinian Women to Participate in the Political Decision- Making Process in the Palestinian National Authority in the West Bank- Palestine 1994-2019**
دور التواصل الثقافي في تمكين المرأة الفلسطينية من المشاركة في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية 1994-2019.

الهدف من الدراسة: التعرف على دور التواصل بين الثقافات في تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار السياسي مع الأخذ في الاعتبار أن التواصل بين الثقافات المختلفة يمكن أن يقلل من تأثير الثقافة السائدة للذكور، ويشجع المجتمعات المغلقة والمحافظة على الخوض في التجارب الثقافية الأخرى في تمكين المرأة في المشاركة في صنع القرار السياسي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (23) سيدة قيادية في فلسطين موزعة في مناصب عليا في مؤسسات حكومية وأهلية مختلفة، و(13) سياسي وأكاديمي من فلسطين، واعتمدت الدراسة المقابلات الشخصية أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- أن التجارب النسوية في التواصل بين الثقافات ساهمت بالفعل من تمكين المرأة الفلسطينية ووصولها إلى المناصب القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- أتاح تأثير التواصل بين الثقافات على الثقافة الذكورية الفرصة للمجتمع لقبول وجود المرأة في مناصب صنع القرار على مستوى المجتمع، ولكن على المستوى الرسمي أصبح من المحرج الظهور في الوفود الرسمية دون وجود النساء الأمر الذي دفع إلى إدراج وحدات للمرأة في أنظمة الحكومة.

أهم التوصيات:

- توظيف خبرات التواصل بين الثقافات لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع صنع القرار السياسي.
- وضع خطط ممنهجة ومدروسة في هذا المجال.

3. دراسة المصري (2018)، بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية مستوياتها ومعوقاتها"

الهدف من الدراسة: التعرف على مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، ومعوقاتها.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (200) امرأة عاملة في محافظة غزة، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- نسبة المهتمات بالعمل السياسي (63.8%) يليهن المتطرفات سياسياً (53.7%)، أما ممارسات النشاط السياسي فكانت نسبتهن (44.9%).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغيرات (متوسط الدخل الشهري، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لصالح النساء اللواتي يسكن في المخيمات والقرى.

أهم التوصيات:

- أن تلعب الأحزاب والحركات والقوى السياسية دوراً تعبوياً لصالح تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، واعتبار نسبة تمثيل المرأة في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب معياراً لمدى ديمقراطيتها.
- العمل على تقليل نسبة المتطرفات سياسياً، وتقليل نسبة الهامشيات في العمل السياسي، وتحويل المهتمات بالعمل السياسي إلى ممارسات للنشاط السياسي.

4. **دراسة أبو مور (2017)، بعنوان: "المشكلات التي تواجه المرأة الفلسطينية خلال إكمال مسيرتها التعليمية بقطاع غزة وتصور مقترح للتغلب عليها"**

الهدف من الدراسة: التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة الفلسطينية في قطاع غزة خلال إكمال مسيرتها التعليمية من وجهة نظر طالبات الجامعات بغزة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (350) طالبة من طالبات الجامعات بغزة، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- أكثر المشكلات شيوعاً كانت المشكلات الاقتصادية يليها المشكلات الأسرية والاجتماعية معاً، ثم المشكلات الأكاديمية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي تواجه المرأة تعزى لصالح الحالة الاجتماعية لصالح المرأة المتزوجة.

أهم التوصيات:

- مساهمة الجهات المختصة وأصحاب القرار باتخاذ إجراءات وتسهيلات للمرأة في التعليم.
- عقد سلسلة من الندوات وورش العمل تبين أهمية تعليم المرأة.

5. **دراسة (Younis, 2016)، بعنوان: The Role of Women Non- Government Organization (WNGOs) on Rural Women Empowerment in Gaza Strip 2014- 2015**
دور المؤسسات النسائية غير الحكومية في تمكين المرأة الريفية في قطاع غزة 2014- 2015

الهدف من الدراسة: التعرف على دور المؤسسات الأهلية النسوية في تمكين المرأة الريفية في قطاع غزة، فبالرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات التي تعنى بتمكين المرأة الريفية وتعزيز دورها في التنمية إلا أنه لم تنجح في خلق تمكين وتنمية حقيقية للمرأة الريفية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات من مشاريع التمكين الاقتصادي ضمن المؤسسات المختارة، وكان حجم عينة الدراسة (150) مفردة، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- أن المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة تساهم بنسبة 64% في تمكين المرأة الريفية وذلك من وجهة نظر كل من العاملين والمستفيدين.
- أن المؤسسات العاملة في تمكين المرأة اقتصادياً تعتمد بصورة أساسية على الدعم والتمويل الخارجي، حيث أنه إذا توقف هذا الدعم لن تستمر هذه المؤسسات في نشاطها.

أهم التوصيات:

- بناء قدرات العاملين، وتقديم التدريب اللازم في كيفية جلب التمويل بحيث تعمل على زيادة الدعم للمشاريع.
- السعي لإنهاء الانقسام الداخلي وحل المشكلات الاقتصادية.
- على المستفيدات الاهتمام بعمل دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهن، وتعلم كيفية التسويق للمنتجات.

6. **دراسة أبو جامع (2015)، بعنوان: "دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية: دراسة حالة: المناطق الجنوبية بقطاع غزة"**

الهدف من الدراسة: التعرف على دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية في قطاع غزة المنطقة الجنوبية دراسة ميدانية على منطقة (رفح، خانيونس).

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (130) سيدة تعمل في مجال المشاريع التنموية المختلفة سواء في الانتاج الزراعي أو الأعمال الحرفية، أو التصنيع الغذائي أو الخياطة، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- أعلى درجات الإجادة للأنشطة الإنتاجية للمرأة الريفية كانت في الإنتاج الحيواني والنباتي والتصنيع الغذائي والحرفي مثل الخياطة، وأن المرأة الريفية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والوعي.
- من العوامل التي تؤثر على نشاط المرأة الريفية: الدعم الأسري، الرغبة في الاستقلال، وتوفر الدعم المالي.
- يؤثر كل من التغير في مهارات التدريب ودعم المؤسسات التنموية إيجابياً على مشاركة المرأة الريفية في المشروعات التنموية.

أهم التوصيات:

- وضع استراتيجيات وخطط شاملة تهدف إلى تطوير دور المرأة الريفية، ووضع خطط فاعلة من قبل الجهات الداعمة خاصة المؤسسات الأهلية التنموية لدعم المشاريع التنموية.
- ضرورة إقامة مشاريع صغيرة تساهم في رفع مستوى دخلها وتوفير القروض والتسهيلات المصرفية.

7. **دراسة وهبة (2015)، بعنوان: "مدى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"**

الهدف من الدراسة: التعرف على مدى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العملية التنموية والإنتاجية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التطبيقي، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية، وقياس أثر العوامل الاقتصادية والديموغرافية على مشاركة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي.

أهم النتائج:

- ساهمت عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية على تدني نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية مما ساهم على محدودية عمل المرأة في بعض الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع نسبة النساء في قطاع الخدمات عن القطاع الصناعي الانتاجي، والمراكز التشريعية، والقيادية، وصاحبة القرار.
- هناك أثر إيجابي لمشاركة الإناث في قطاعي الخدمات، والصناعة على الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد الفلسطيني.

أهم التوصيات:

- العمل على تصميم برامج لدعم عمل المرأة بهدف زيادة مشاركتها الفاعلة في سوق العمل الفلسطيني، حتى تستطيع مقاومة العوامل الطاردة وتساندها في مواجهة الصعوبات.
- العمل على تشجيع الاستثمار في شتى المجالات، وتحفيز المدخرات الوطنية للاستثمار في استغلال الموارد والثروات الوطنية.

8. دراسة الديراوي (2014)، بعنوان: "دور ديوان الموظفين العام في تمكين المرأة بالمناصب القيادية الحكومية"

الهدف من الدراسة: التعرف على دور ديوان الموظفين العام في تمكين المرأة في المناصب القيادية الحكومية، وذلك من وجهة نظر الإدارة العليا في وزارات قطاع غزة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي الفئة العليا في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، وعددهم (899) موظفاً وموظفة، وكان حجم عينة الدراسة (292) مفردة، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- أن كل من قانون الخدمة المدنية ولجان التوظيف العام وثقافة الديوان بالنسبة لقضايا المرأة ومعايير الترقية في السلم الوظيفي لا تعيق تولي المرأة للمناصب الإدارية العليا.
- من المعيقات الشخصية لتولي المرأة المناصب الإدارية العليا: ضعف ثقافة المرأة بالحقوق والواجبات التي كفلها القانون، وعدم ثقة المرأة بنفسها.

أهم التوصيات:

- تبني الديوان خطة شاملة بمشاركة جميع الوزارات تقوم على برامج مدروسة من أجل النهوض بواقع المرأة.
- العمل على تذليل العقبات التي تواجهها المرأة، وتشجيع الموظفات على تنمية مهارتهن الإدارية.

9. دراسة نجم (2013): بعنوان دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية – دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها.

الهدف من الدراسة: التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثاق المؤسسات التنموية والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة.

منهجية الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت، وذلك بهدف وصف الظاهرة موضع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، وتكونت عينة الدراسة من 10 مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة.

أهم النتائج:

- تفاوتت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي.
- لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية، وكذلك نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية).

أهم التوصيات:

- دعم استراتيجية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس وهيئات مشتركة ينبغي إيجادها لتفعيل الشراكة بين القطاعين في تمكين المرأة الفلسطينية.
- تعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية وما بين المؤسسات التنموية النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني.

10. **دراسة الرقب (2009)، بعنوان: "معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة، وسبل التغلب عليها.**

الهدف من الدراسة: التعرف على أكثر المعوقات شيوعاً، والتي تحول دون ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة، وسبل التغلب عليها.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة للعام الدراسي (2010/2009)، في ثلاث جامعات (الجامعة الإسلامية بغزة، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى)، والبالغ عددهم (1148) عامل وعاملة، وتكون حجم عينة الدراسة من (301) مفردة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم النتائج:

- أكثر المعوقات التي عبر عنها أفراد عينة الدراسة هي مجال المعوقات الاجتماعية، تليها المعوقات السياسية، ثم المعوقات الشخصية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات (الجامعة، التصنيف الوظيفي، سنوات الخدمة)، بينما توجد فروق تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

أهم التوصيات:

- عقد برامج تدريبية لتنمية وتطوير المهارات الإدارية والقيادية للمرأة، بهدف رفع كفاءتها العلمية والمهنية التي تؤهلها لإشغال مواقع قيادية.
- ضرورة تبني خطة وطنية للمؤسسات الحكومية بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والتي لها اهتمام بشؤون المرأة تقوم على البرامج المدروسة من أجل النهوض بواقع المرأة، وتذليل الصعوبات التي تواجه عدم إنصافها مجتمعياً، وتشريعياً، ووظيفياً.

11.دراسة شبانة والصالح (2008)، بعنوان: "تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة"

الهدف من الدراسة: تسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية من أجل رصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأراضي الفلسطينية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على كل من الأسلوبين الكمي والنوعي، حيث استندت عملية الأسلوب الكمي على دراسة البيانات الإحصائية المتوفرة من أحدث مسوح القوى العاملة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة 1995-2007، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في محاولة فهم واقع المشاركة النسوية في سوق العمل الفلسطيني والعوامل التي تؤثر في هذه المشاركة، أما الأسلوب النوعي، فقد تم استخدامه من خلال حلقات النقاش المركزة، حيث تم استخدام عينة قصدية وهي عينة المجموعات البؤرية، حيث تكون مجتمع الهدف من جميع المراكز والمؤسسات العاملة في مجال المرأة في الأراضي الفلسطينية.

أهم النتائج:

- بالرغم من أن السلطة الفلسطينية أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل خلال العقد والنصف الماضيين، إلا أن الفجوة ما تزال واضحة على مستوى المشاركة في القوة العاملة ومعدلات الأجور والبطالة.
- تشير الإحصاءات إلى أن عمل النساء يتركز في مجالات محددة أهمها الزراعة والخدمات ولا يزال انخراط النساء كبيراً في العمل غير المأجور.
- تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة مرتبط بعدد من الأسباب الاقتصادية في مقدرة سوق العمل الفلسطيني استيعاب العرض من القوى العاملة النسوية، وعوامل الطرد للمرأة خاصة تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشة.

أهم التوصيات:

- العمل على تنظيم عمل النساء في قطاع الزراعة، حيث أن مشاريع الأسرة في هذا القطاع يحكمها الطابع العائلي، والذي بدوره يعاني من قلة التنظيم.
- زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من خلال تصميم برامج دعم عمل النساء والتغلب على عناصر المقاومة التي تعمل على طرد النساء من سوق العمل من خلال عمل حاضنة لتشغيل النساء لفترة معينة إلى أن تستقر عملية تشغيل النساء بحيث تصبح جزءاً من مركبات سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن ملاحظة أنها جميعها ركزت على قضايا المرأة الفلسطينية المختلفة، ويمكن إظهار أوجه الاختلاف والاتفاق بينها وبين الدراسة الحالية فيما يلي:

بالنسبة للأهداف:

ركزت الدراسات على قضايا المرأة الفلسطينية، وفيما يخص الدراسات التي تناولت قضايا المرأة الفلسطينية فمنها من تناولت القضايا بشكل عام كدراسة (حرب، 2021)، (نجم، 2013)، بينما ركزت بعض الدراسات على القضايا السياسية كدراسة (Marahil, 2020)، (المصري، 2018)، وركز بعضها على القضايا الاقتصادية كدراسة (أبو جامع، 2015)، (Younis, 2016)، (وهبة، 2015)، وأخرى تعليمية كدراسة (أبو مور، 2017)، (الرقب، 2009)، وأخرى قضايا صنع القرار والعمل كدراسة (الديراوي، 2014)، (شبانة والصالح، 2008).

مجتمع الدراسة:

اشتركت معظم الدراسات في أن مجتمع الدراسة هو المرأة الفلسطينية، إلا أنها اختلفت في الفئة المستهدفة فمنها تناول النساء في المناصب العليا في المؤسسات الحكومية كدراسة (Marhil, 2020)، وتناول بعضها موظفي وموظفات الفئة العليا في المؤسسات الحكومية كدراسة (الديراوي، 2014)، وتناول بعضها النساء العاملات بشكل عام كدراسة (المصري، 2018)، بينما تناول بعضها الطالبات الجامعيات كدراسة (أبو مور، 2017)، وتناول بعضها النساء المستفيدات من المشاريع التنموية كدراسة (Younis, 2016)، (أبو جامع، 2015).

المنهج:

جميع الدراسات السابقة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باتباعها المنهج الوصفي التحليلي. واعتمدت بعض الدراسات على المنهج التاريخي كدراسة (حرب، 2021)، واعتمدت دراسة (شبانة والصالح، 2008) على المنهج الكمي والنوعي.

أداة الدراسة:

معظم الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة باختلاف المتغيرات، هي الاستبانة، بينما اعتمدت دراسات أخرى على المقابلات كدراسة (Marhil, 2020)، و(السروجي، 2016)، واعتمدت دراسة (نجم،2013) على أسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية.

ما يميز الدراسة الحالية:

1- تتميز الدراسة الحالية في أهدافها حيث تهدف إلى التعرف على مدى استجابة الخطة الاستراتيجية الحكومية لقضايا المرأة في قطاع غزة، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة باستثناء دراسة (نجم، 2013).

2- تتميز الدراسة الحالية في أداة الدراسة وهو تحليل المحتوى للخطة الاستراتيجية الحكومية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات.

3- تتميز الدراسة الحالية في تناولها لكافة قضايا المرأة الغزية (التعليمية، الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) وهو ما لم تركز عليه الدراسات السابقة.

سابعاً: منهج الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهدافها، ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ويعتبر المنهج الوصفي التحليلي من البحوث الكمية، والذي يعني في وصف الحالة وصفاً دقيقاً، ويعني المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب على أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها (الأغا والأستاذ، 2003).

الإطـــار النـظـــري

المبحث الأول

قضايا المرأة الفلسطينية

تمهيد:

سطرت المرأة الفلسطينية منذ القدم وحديثاً أسطراً مضيئة، ووقفت بجانب الرجل في مواجهة الاحتلال عبر سنوات من الكفاح ضد المحتل، وكانت إلى جانب الرجل باستمرار، حيث تتحمل مشاق الحياة وهمومها، وإلى الآن ما زالت المرأة الفلسطينية تساهم بكل طاقاتها في مساندة الرجل اجتماعياً واقتصادياً، وثقافياً وسياسياً، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله، أو التقليل من أهميته، وبالنظر إلى واقع المرأة في فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، فإنها تعاني من بعض القضايا التي تقلل من دورها في المجتمع، ولعل من أهم أسباب هذه المعاناة الاحتلال الإسرائيلي، والحصار المفروض على قطاع غزة، وتتنوع القضايا التي تواجهها المرأة الفلسطينية، فمنها القضايا الاقتصادية، والتعليمية، الاجتماعية، الصحية، والسياسية، ويتناول هذا المبحث بشكل موجز بعض قضايا المرأة في قطاع غزة.

القضايا الاقتصادية:

لا تزال النساء بما فيهن الشابات، يواجهن تحديات خطيرة ترتبط بالتمكين الاقتصادي وانعدام الأمن، واتساع الفجوة ما بين التحصيل العلمي ومشاركتهن في قوة العمل.

كما أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2021، إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بالسنوات السابقة، ولا زالت الفجوة كبيرة، إذ أن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء خلال عام 2020. وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين (15 سنة فأكثر) في العام 2020 (40.9%) وبلغت هذه النسبة بين الذكور (65.1%) بينما وصلت (16.1%) بين الإناث. وأظهر التقرير أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر الأعلى بين كل من الرجال والنساء المشاركين في القوى العاملة، وأشار التقرير إلى أن حوالي ثلاثة أرباع النساء يعملن في أنشطة الخدمات كفنيات ومتخصصات ومساعدات وكتبة، بينما يتوزع الربع المتبقي على باقي الأنشطة الاقتصادية.

وبحسب التقرير فإن الفجوة في معدلات البطالة بين النساء والرجال في اتساع، حيث بلغ معدل البطالة (40.1%) لدى النساء، و(22.5%) لدى الرجال في العام 2020، حيث بلغ معدل البطالة بين النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر (92.9%) من بين النساء المشاركات في القوى العاملة، بالمقابل ينخفض معدل البطالة ليبلغ (27.7%) بين الرجال في نفس الفئة.

ويعاني قطاع غزة بشكل عام من بطالة مفرطة، ويرجع ذلك إلى التأثير الاقتصادي للسياق السياسي (الحصار، والعنف السياسي، الانقسام السياسي) **(الأمم المتحدة، 2019، ص23)**.

ويتضح من تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2021 أن نسبة الفقر بين الإناث في قطاع غزة أكثر بحوالي أربعة أضعاف من مثيلاتها في الضفة الغربية، وتزيد نسبة الفقر بين الأفراد في الأسر التي ترأسها أنثى في قطاع غزة والتي بلغت (54%) من إجمالي الأسر التي ترأسها إناث عن مثيلاتها في الضفة الغربية والتي بلغت (18.6%)، وتزيد نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى عن تلك الأسر التي يرأسها ذكر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيما يتعلق بالمستخدمات بأجر في القطاع الخاص: 23% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و62% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (60%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2020. كما أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها أنثى في قطاع غزة من 8.8% في عام 2007، إلى 9.3% في عام 2020.

كما أن عمل النساء في قطاع غزة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وهو الاقتصاد غير المسجل بشكل رسمي، والذي يوظف عمالة بشكل غير رسمي أيضاً، وتعاني النساء فيه من ظروف عمل سيئة إضافة لفقدان الأمان الوظيفي، ويفتقد هذا القطاع للإحصائيات الرسمية لكن بشكل عام تكثير مشاركة المرأة فيه خاصة في المهن التقليدية، ولا سيما في قطاع الخدمات ومهن الرعاية والقطاع الزراعي **(البلبيسي، 2021، ص5)**.

ووفق بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة في عام 2021 فقد بلغ عدد النساء ربات الأسر المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية 32,135، أما عدد النساء ربات الأسر المطلقات المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية فبلغ عددهن 4,254 امرأة، وعدد النساء ربات الأسر الأرامل المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية، 12,843، أما عدد النساء ربات الأسر العوانس المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية بلغ 3,829 امرأة، وبلغ عدد النساء ربات الأسر المنفصلات المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية 670 امرأة، أما النساء ربات الأسر المسنات المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية. 12,551 امرأة، وبلغ عدد الإناث الأفراد من الأشخاص ذوات الإعاقة المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية 13,063، أما النساء الأفراد كبيرات السن المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية 24,590 امرأة.

القضايا التعليمية:

تشير بيانات تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2021 إلى ارتفاع نسبة الاناث ضمن الحالة التعليمية ثانوية مقارنة بالذكور لتبلغ 52.6% مقابل 47.4%، وأشار أن معدل التسرب بين الذكور أعلى مما هو عليه بين الإناث في كلا المرحلتين الأساسية والثانوية، وقد اعتبرت معدلات الالتحاق عند الذكور في المرحلة الثانوية أقل منها عند الإناث **(كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2021)**.

وتلاحظ الفجوات بين الجنسين لصالح الإناث بشكل خاص في التعليم العالي، حيث بلغ عدد الإناث الملتحقات بالجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية في العام 2021/2020 (5886) طالبة، بينما بلغ عدد الطلبة الذكور (5258) طالباً **(كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2021)**.

وبالرجوع إلى تقرير وزارة التعليم العالي، يتبين أن تخصصات الأعمال والإدارة والقانون هي المفضلة لكلا الجنسين، حيث يبلغ عدد الملتحقين فيها 61,598، بينهم 33,182 إناث و28,416 ذكور.

ومن اللافت أن تخصصات الصحة والرفاه (الطب والتغذية والحمية الغذائية والصيدلة والتمريض والنطق والسمع وغيرها) تأتي في المرتبة الثانية من التخصصات المفضلة للإناث بواقع 28,445، ومن ثم تأتي تخصصات التعليم في المرتبة الثالثة لدى الإناث حيث تلتحق فيها 25,470 أنثى، ورابعاً تخصصات الفنون والعلوم الإنسانية بواقع 17,020 أنثى.

إن إقبال المرأة على تخصصات التربية والعلوم الإنسانية بنسبة عالية، يرجع إلى ثقافة المجتمع التي تعتبر أن هذه التخصصات أكثر أمانا للمرأة، وذلك بالرغم من ارتفاع نسبة البطالة في هذه التخصصات، وبالتالي فإنه يجب تشجيع الإناث على التوجه إلى تخصصات أخرى، من بينها التشجيع إلى التحاق الإناث في تخصصات غير تقليدية مثل الأعمال الفنية بالحفر على الخشب وهندسة الديكور والتطريز بأنواعه، والتي باتت هذه الحرف التقليدية والمهنية تنجز عبر الحاسوب، كما يجب تشجيع الإناث على التوجه إلى تخصصات أكاديمية يحتاجها سوق العمل.

القضايا الصحية:

تعاني النساء الفلسطينيات من ضعف شديد في الخدمات الصحية ذات النوعية الجيدة، بسبب النقص المزمن في الإمدادات الطبية، نتيجة عمليات الإغلاق لأكثر من 10 سنوات وتدهور إمدادات الطاقة وعدم الانتظام في دفع أجور الكوادر الطبية والنقص المتزايد في الأدوية والأدوات والمعدات الطبية **(مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019، ص5-6)**.

أشارت الخبيرة في قضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية "مريم شقورة" أن هناك تدهور حقيقي في الوضع الصحي العام في قطاع غزة، وخاصة صحة النساء والفتيات، وكل شرائح النساء من الأعمار المختلفة، وهناك كثير من التصنيفات الأكثر هشاشة، منها النساء الناجيات من العنف والفقر الشديد وذوات الإعاقة، اللاتي تفاقمت أوضاعهن نتيجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في آيار 2021، وجائحة كورونا، كما تعاني الحوامل من فقر الدم الشديد نتيجة الفقر المدقع، وعدم تلبية المساعدات الاجتماعية لاحتياجات الحوامل والنساء بعد الولادة، خاصة وأن 86% من الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يعتمد على المساعدات الإنسانية الخارجية **(البلبيسي، 2021، ص5)**.

ويعتبر السرطان السبب الرئيس الثاني للوفاة في فلسطين، حيث يمثل 15% من جميع الوفيات، مع كون سرطان الثدي لدى النساء هو الأكثر شيوعاً، وبالنسبة إلى المريضات المصابات بسرطان الثدي في غزة، فمن الممكن أن تعوق حالات التأخير أو الرفض القدرة على الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة، وبسبب النقص المستمر في أدوية السرطان، وعدم توفر علاجات مثل العلاج الإشعاعي والجراحة المتخصصة، يؤدي إلى رفض منح التصريح أو تأخيره لطالبي الرعاية الطبية خارج غزة إلى انخفاض معدلات البقاء على قيد الحياة **(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، ص34)**.

القضايا الاجتماعية:

هناك زيادة في معدلات العنف في فلسطين وقطاع غزة بشكل خاص التي تواجه جميع الشرائح المجتمعية، ولكن تبقى النساء والفتيات وذات الإعاقة الأكثر عرضة وتأثراً من هذا العنف، وتعد محافظة الشمال هي أكثر المناطق عرضة واستهدافاً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي كونها مناطق حدودية، ومن المناطق المهمشة والمنكوبة، وهي تواجه أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة للغاية، نتيجة فقدان مصادر الدخل وتجريف الأراضي وتدمير المقدرات الاقتصادية، مما أثر بشكل مباشر على النساء والفتيات، وزادت معدلات العنف الواقع عليهن في الحيز الخاص والعام **(البلبيسي، 2021، ص5).**

القضايا السياسية والإدارية:

أصبحت المرأة تؤدي دوراً رئيساً ورياديا في الحياة السياسية، وقد أثبتت جدارتها في خوض معترك السياسة في كثير من دول العالم، ولكن تبقى مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرهونة بواقع المجتمع الذي تعيش فيه، لذلك نجد أن واقع المرأة الفلسطينية يختلف عن غيره في البلدان العربية الأخرى، فكون فلسطين تقبع تحت الاحتلال، أدى إلى مشاركة نساء كثيرات في العمل الوطني والمقاومة ضد الاحتلال، ولكن بالرغم من دورها في النضال الوطني فإن دورها السياسي ظل محدوداً **(صلاح، 2020، ص144).**

وهناك مشاركة متواضعة للنساء في مواقع صنع القرار: وفقاً لبيانات العام 2020؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال. وبحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2021 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال **(مركز الإحصاء الفلسطيني، 2021).**

كانت أولوية المرأة ولا زالت تتركز حول القضية الوطنية بينما يتم إغفال النضال المطلبي والمجتمعي وهو ما أدى إلى تقليل فرص النجاح المتاحة أمامهن لإحراز مكاسب تتعلق بوضعن في المجتمع **(صلاح، 2020، ص153-154)**

وأخيراً بعد هذا الاستعراض البسيط لأهم قضايا المرأة في عدد من المجالات، نجد درجة من التعقيد والصعوبة التي وصلت إليها هذه القضايا الأمر الذي يتطلب التخطيط لإيجاد الحلول الملائمة لها، ولا بد من إشراك المؤسسات الحكومية في هذا التخطيط من خلال تضمين قضايا المرأة ضمن أولويات خططها الاستراتيجية، وإيجاد آليات تنفيذ ورقابة ومتابعة هذه الخطط بما يحقق العدالة وإعطاء المرأة لحقوقها.

المبحث الثاني
التخطيط الاستراتيجي

تمهيد

يعتبر التخطيط الاستراتيجي وما ينجم عنه أهداف بعيدة المدى، وما يتبعها من أهداف متوسطة وقصيرة المدى وتحويلها إلى برامج وسياسات وفعاليات وخطط تنفيذية حجر الأساس في حياة منظمات الأعمال، حيث تقوم المنظمات بتحليل الأوضاع السائدة محلياً وعالمياً، وتدرس الاحتياجات المتغيرة وتبعاتها وما يعنيه كل ذلك من فرص أو تهديدات، كما تقوم المنظمة بتشخيص قدراتها وإمكاناتها الداخلة للتعرف على مواقع القوة والضعف فيها.

وتسعى بعدها منظمات الأعمال من خلال وضع الاستراتيجيات الملائمة للتكيف مع المعطيات كاستغلال الفرص المتاحة والتغلب على التهديدات والعقبات للحفاظ على استمرارية بقائها وصولاً بها لتبؤ الموقع الريادي في جميع مجالات نشاطها **(حمدان، ادريس، 2009)**.

ويُشكل التخطيط في القطاع الحكومي عنصراً أساسياً في تعزيز مفهوم التكاملية بين المؤسسات الحكومية والإسهام في تجويد وتحسين الأداء المؤسسي، وخلق مساحة من التكامل بين مكونات الحكم المختلفة، وتحقيقاً لذلك فقد عكفت لجنة متابعة العمل الحكومي، منذ إعادة تشكيلها في منتصف العام 2021م على شق طريقها نحو تحقيق تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة تُعزز من صمود المواطن الفلسطيني، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين كافة مكونات الحكم المختلفة، والسعي لتحقيق حالة من التوازن بين المقدرات الحكومية ومتطلبات الوظيفة العامة وفقا لاحتياجات المواطن الفلسطيني واهتماماته، كما أولت اللجنة اهتماماً خاصاً برسم السياسات وإقرار الخطط والتوجهات الحكومية ورصد الموازنات الداعمة لتنفيذ الخطة مع كافة جهات الاختصاص **(الخطة الحكومية، 2020)**.

واستطاعت وزارة شئون المرأة أن تكيف مدخل التخطيط الاستراتيجي لخدمة أهدافها، وسجلت نقلة نوعية في تطوير عملية التخطيط ذاتها، بل وسجلت فضل السبق في صياغة اتجاهات جدية وتجارب ناجحة ومتميزة في عملية التطبيق، يأتي ذلك من خلال بناء خطط استراتيجية تتبنى قضايا المرأة وتضعها ضمن أهدافها وسياساتها وبرامجها، فبدأت الحاجة تظهر بشكل ملح لإدخال هذه القضايا ضمن الإطار الاستراتيجي لوزارة المرأة والمتضمن رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية والتي من أهمها تعزيز مقومات صمود المرأة، ودعم مشاركتها في مواقع صنع القرار، والحد من العنف ضد المرأة، وبدأت عملية الإبحار في قضايا المرأة

بتفاصيلها وتفرعاتها تستحوذ على اهتمام واسع من قبل الباحثين والأكاديميين (**وزارة شئون المرأة، 2020**).

وفيما يلي استعراض للخطة الحكومية (الإطار الاستراتيجي، محاور الإطار الاستراتيجي، منهجية إعداد الخطة الحكومية، ومجالات واقع العمل الحكومي الرئيسية، ثم الإطار الاستراتيجي الحكومي وقضايا المرأة، وكذلك الإطار الاستراتيجي الخاص بوزارة شؤون المرأة والتركيز على أهم الأهداف والأولويات (**الخطة الحكومية، 2020**).

أولاً: الإطار الاستراتيجي الحكومي للعام (2020)

يمثل الإطار الاستراتيجي للعام 2020 خارطة طريق توضح الأولويات والأهداف الاستراتيجية للحكومة، من خلال تحشيد جهود الدوائر الحكومية لتوجيه الأنشطة والموارد نحو الأولويات الحكومية المحددة والتي تهم شركاء التنمية سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي.

واستند الإطار الاستراتيجي العام على عدة محددات أساسية وهي:

- تقييم الخطة الحكومية السابقة ونسب الانجاز
- وثيقة تحليل واقع العمل الحكومي
- وثيقة الإطار الاستراتيجي العام للأعوام (2017 – 2021م)
- الأهداف الاستراتيجية والفرعية للدوائر الحكومية.
- الإطار المالي للموازنة.
- الإطار الاستراتيجي الحكومي للحد من البطالة في قطاع غزة.
- الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي الذكي.

ثانياً: محاور الإطار الاستراتيجي

تضمنت خطة التنمية محاور رئيسية انبثق عنها (14) أولوية حكومية، تضم أولوية عدة أهداف استراتيجية بمجموع (70) هدفاً استراتيجياً.

وتسعى لجنة متابعة العمل الحكومي من خلال الأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية إلى تحقيق تقدم في ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على الصمود والعيش بكرامة وترسيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية من خلال:

1. **نظام رعاية صحية شامل ومتكامل** (من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في تطوير نظام رعاية صحية شامل ومتكامل لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وتطوير الكوادر الطبية الوطنية في نظام الرعاية الصحية والجهوزية للتعامل مع الأوبئة والكوارث، ورفع نسبة قدرات المرافق الطبية في استيعاب المرضى والمراجعين).
2. **جودة التعليم** (عملت اللجنة بالتعاون مع شركائها على تحسين التعليم بمختلف مراحله، وكذلك التدريب بما يعزز الاستثمار الأمثل للطاقات الكامنة التي يمتلكها المواطن الفلسطيني من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في تحسين البيئة التعليمية والتعلمية المحفزة والعادلة وتحسين جودة مخرجات التعليم العام والعالي والمهني والتقني).
3. **الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومكافحة البطالة:** تواصل اللجنة وعبر دوائرها الحكومية وشركائها إلى بذل جهوداً كبيرة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الحد من معدلات البطالة والفقر، تعزيز وتمكين الفئات المهمشة في المجتمع، دعم القطاع الخاص وتمكينه.

ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية في هذا الإطار تعزيز وتمكين الفئات المهمشة في المجتمع، وتمثلت المؤشرات التنموية في (عدد البرامج الإغاثية، عدد المستفيدين من برامج التمكين، عدد الأيتام المكفولين، عدد النساء المُعنفات اللواتي يتلقين خدمات الحماية من مجمل النساء المُعنفات، عدد المعاقين الذين تلقوا خدمات الحماية من مجمل المعاقين، عدد المسنين الذين تلقوا خدمات الحماية من مجمل المسنين، عدد الأطفال الذين تلقوا خدمات الحماية من مجمل الأطفال متشردين ومتسربين من المدارس)، وقد تم ذلك ضمن تخصيص برنامج (تنظيم وضبط سوق العمل)، على أن تكون الجهة المنفذة وزارة التنمية الاجتماعية والجهة الشريكة وزارة شئون المرأة.

4. **تمكين الشباب والمرأة ورفع الوعي الثقافي للمجتمع:** اهتمت اللجنة بإيلاء اهتمام خاص لفئتي الشباب والمرأة لدورها الفاعل في تنمية المجتمع، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في (تعزيز دور الشباب وتمكينهم في المجتمع، النهوض بالبنية التحتية والمستوى الفني للواقع الرياضي، تعزيز قدرات المرأة الفلسطينية في القيادة والمشاركة المجتمعية الفاعلة، زيادة الوعي الثقافي لكافة فئات المجتمع تجاه القضايا الوطنية، الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع)

5. **تعزيز الالتزام بالقيم الدينية والانتماء الوطني:** تسعى اللجنة ومن خلال وزارة الأوقاف إلى نشر تعالي الإسلام الصحيحة، وتطبيقها واقعاً عمليا في حياة الناس، بكافة الوسائل المشروعة وتنمية الوقف والنهوض بالمجتمع فكريا ووطنيا واجتماعيا في إطار بيئة محفزة تتسم بالمسؤولية والشراكة الفاعلة وأفضل الممارسات الإدارية والفنية، تحقيقاً للأهداف المتمثلة في (تعزيز القيم والأخلاق والسلوكيات الإيجابية، تفعيل قضية الأسرى وتحشيد المجتمع للقيام بواجبه تجاه قضيتهم، تفعيل قضية القدس وحماية المقدسات الدينية.

المحور الثاني: التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد:

تسعى اللجنة الحكومية إلى تقديم نموذج حكومي فريد تستند فيه إلى مقتضيات الحكم الرشيد لتحقيق متطلبات الشعب الفلسطيني، وتقديم خدمات حكومية مميزة تليق بتطلعات شعبنا لتحقيق حياة كريمة وحرة من خلال توظيف كل جهدها والامكانيات المتاحة لها نحو تحقيق الأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية المنبثقة عنها والموضحة فيما يلي:

1. الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون
2. التطوير المؤسسي
3. تطوير البيئة التكنولوجية ودعم التحول الرقمي
4. تطوير الأداء الإعلامي.

المحور الثالث: التنمية المستدامة

تواصل اللجنة تحقيق انجازات ملموسة على صعيد توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، انجازات يمكن البناء عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والتي تمثل محوراً أساسيا للجميع من أجل الإنسان والحرية والعدالة والازدهار، وتبذل كافة الجهود نحو تحقيق الأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية المنبثقة عنها وعلى النحو التالي:

1. تعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار
2. تنمية الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها
3. تحسين البنية التحتية
4. تعزيز الشراكة المحلية والدولية

ثالثاً: منهجية إعداد خطة التنمية الحكومية

اعتمدت عملية إعداد خطة التنمية للأعوام للمحافظات الجنوبية منهجية المشاركة الفاعلة مع الجميع، وتعزيز النهج التشاركي في الإعداد بمشاركة المؤسسات الحكومية والعديد من ذوي العلاقة وأصحاب المصلحة والاستشاريين، والاسترشاد كذلك بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي، حيث اعتمدت منهجية إعداد خطة التنمية للمحافظات الجنوبية على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية، تمت بنهج تشاركي فاعل من داخل وخارج القطاع الحكومي وهذه المراحل هي:

1. دراسة واقع العمل الحكومي (أين نحن الآن؟)
2. تحديد المحاور الرئيسية والأولويات التنموية والأهداف الاستراتيجية (أين نريد أن نتجه؟)
3. ما هي المؤشرات التنموية التي تعكس مدى الوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز الأولويات (كيف نتأكد من الوصول؟).

وتحتوي كل مرحلة على عدة خطوات وأنشطة فرعية مختلفة، وقد تنوعت أعمال إعداد خطة التنمية بدءاً بتقويم واعتماد المنهجية المزمع اتباعها، وإجراء الدراسات المساندة للخطة، وتوفير قواعد البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة لأغراض الرصد والتحليل سواء على الصعيد القطاعي أو لرصد مؤشرات أعمال الدائرة الحكومية، ومروراً بإعداد الأدلة والتوجيهات الإرشادية لمساعدة الدوائر الحكومية في إعداد إطارها الاستراتيجي وخططها التشغيلية، كما تتضمن تجهيز أدوات التخطيط الضرورية المتمثلة في النماذج والأدلة، وتكثيف التشاور والتنسيق مع الدوائر الحكومية والقطاع الخاص في كل مراحل إعداد الخطة والاسترشاد كذلك بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي.

رابعاً: مجالات واقع العمل الحكومي الرئيسية

تم تحديد عدد (7) مجالات رئيسية تُمثل واقع العمل الحكومي الرئيسية وجرى دراستها بشكل مستقل، بغرض إعداد تحليل بيئة داخلي وخارجي، وقد جاءت على النحو التالي:

1. الواقع الاقتصادي
2. الواقع الاجتماعي
3. واقع البيئة والبنية التحتية
4. واقع الحكومة والنظام العام
5. الواقع الصحي
6. الواقع التعليمي
7. الواقع الثقافي والإعلامي

خامساً: الخطة الوطنية وقضايا المرأة

1. مشاركة الوزارة في وضع الخطة الاستراتيجية العامة للحكومة (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2017 – 2022)

بدأت الحكومة الفلسطينية بعملية التخطيط الاستراتيجي القطاعي منذ بداية العام 2016 جنباً إلى جنب مع إعداد الموازنة متوسط المدى 201–2019، وذلك وفقا لمنهجية عمل أقرها مجلس الوزراء لدمج عمليات التخطيط القطاعي مع إعداد الموازنة متوسطى المدى.

تقوم المنهجية المقرة على مجموعة من الأسس والسياسات الناظمة لعملية إعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة والموازنات متوسطة المدى أهمها ما يلي:

- رفع فترة التخطيط الاستراتيجي القطاعي من 3 سنوات إلى 6 سنوات، بمعنى من 2017 – 2022 ويتم إعداد الموازنة متوسطة المدى كل ثلاث سنوات، للأعوام 2017–2019، 2020–2022.
- ترتكز الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية على أجندة السياسات الوطنية والتي تعتبر مكون أساسي لخطة التنمية الوطنية والمحدد الأساسي للأهداف الاستراتيجية القطاعية.
- التخطيط الاستراتيجي القطاعي وعبر القطاعي يشمل 18 خطة قطاعية و3 خطط عبر قطاعية والقطاعية هي (التعليم، الزراعة، الصحة، العلاقات الدولية، العدل، الثقافة والتراث، التشغيل، الطاقة، الحكم المحلي، الإسكان، المياه والمياه العادمة، الحماية الاجتماعية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمن "الداخلية"، إدارة المال والأعمال، الاقتصاد الوطني، السياحة والآثار، النقل والمواصلات، والعبر قطاعية هي قضايا المرأة، الشباب، البيئة.

2. منهج الوزارة في وضع الخطط الاستراتيجية (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2017 – 2022)

- بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي في بداية شهر نيسان من خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2014 – 2016، والتي استندت إلى تقارير إنجاز المؤسسات الرئيسية الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال تمكين المرأة.
- شكلت نتائج عملية المراجعة مرجعاً أساسياً لمنهجية إعداد الاستراتيجية، ولتحديد محاور ونتائج الاستراتيجية 2017 – 2022.
- باشرت الإدارة العامة للتخطط والسياسات في وزارة شئون المرأة بالعمل مع فريق وزارة المالية لإصدار بيان سياسة البرامج الخاصة في وزارة شؤون المرأة.
- التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل التعاون في عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي، بصفتها شريك استراتيجي لزارة شؤون المرأة والعديد من المؤسسات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

- تم تشكيل فريق داخلي من الإدارات العليا وصناع القرار برئاسة معالي وزيرة شؤون المرأة، حيث عقد الفريق عدة اجتماعات لمناقشة منهجية التخطيط وتطوير برامج الموازنة 2017 – 2022.
- تم تشكيل فريق وطني بموجب قرار من وزيرة شؤون المرأة وذلك للتوجيه والإشراف على مجمل مراحل التخطيط المختلفة، يتكون الفريق الوطني من 19 مندوب عن الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في قضايا المرأة، و11 مندوب ومندوبة عن ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، حيث تم عقد ثلاثة اجتماعات للفريق الوطني: الاجتماع الأول ناقش منهجية وخطة العمل، الاجتماع الثاني ناقش مسودة الاستراتيجية وخطة المشاورات، والاجتماع الثالث والأخير أقر النسخة الأخيرة لتقرير الاستراتيجية.
- تمكن فريق الإدارة العامة للتخطيط والسياسات مدعوما بوحدات المرأة في الوزارات والمؤسسات من عقد 22 ورشة عمل للشركاء في قطاعات خدة التنمية الفلسطينية ناقش المشاركون في ورش العمل الفجوات والقضايا المرتبطة في تعزيز المساواة وتمكين المرأة في 13 قطاع، والتدخلات السياساتية لأهم خمسة قضايا تم توافق الشركاء عليها كأولويات في كل قطاع.
- عقد لقاء تشاوري لوحدات المرأة بتاريخ 2016/10/23، لمراجعة مكونات الاستراتيجية ووضع آليات للدمج في الخطط القطاعية ومراجعة التدخلات السياساتية.
- عقد اجتماع تشاوري للمؤسسات الدولية ومنظمات هيئة الأمم المتحدة ذات العلاقة بتاريخ 2016/11/21، تم خلال الاجتماع عرض ونقاش الإطار الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء.
- عقد اجتماع مصغر لصياغة الأهداف والسياسات القطاعية بناء على سلسلة المشاورات التي تمت في إطار العملية.
- إعداد مسودة تقرير الاستراتيجية ورفعها للفريق الوطني ووزارة المالية.

3. مشاركة المجتمع في وضع الخطة (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2017 – 2022)

تعتبر الأسرة الفلسطينية المؤثر والمتأثر الأساسي في قضايا العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخاصة الأسر الفقيرة والتي تسكن في مناطق مهمشة من الخدمات والتنمية، والأسر التي يعيش فيها أشخاص ذوي إعاقة أو مسنين أو يكون غالبيتها أطفال، كما تؤثر وتتأثر هذه القضايا بسياسات مجموعة من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

واعتمدت وزيرة شؤون المرأة قائمة الفريق الوطني الموكلة إليه مساندة مجموعة إدارة التخطيط والموازنة أثناء مراحل التخطيط المختلفة، يتكون الفريق الوطني من 19 مندوب عن الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في قضايا المرأة و11 مندوب ومندوبة عن ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وتناط في الفريق الوطني بالأساس خمسة مهام رئيسية في عملية التخطيط وهي:

- مراجعة وإقرار منهجية وخطة عمل التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي
- تقديم الدعم والمساندة في مراحل تحديد الأولويات وخاصة في مجال العمل على زيادة المشاركة في الورش القطاعية وتحليل الوضع.
- مراجعة وتطوير الأهداف والسياسات التي تعبر عن الأولويات القطاعية وتطوير سلسلة النتائج الاستراتيجية
- تيسير مشاركة المؤسسات المعنية في المحافظات الفلسطينية في جلسات المشاورات خلال التدخلات السياساتية.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية بصورتها النهائية.

4. الخطة الاستراتيجية العبر قطاعية وانبثاق خطط الوزارة عنها. (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2017 – 2022)

بالاستناد إلى مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية وفي إطار ما يتم عليه التوافق وطنيا للمؤشرات المطلوبة لتقييم التقارير حول توطين أهداف التنمية المستدامة 2030، وترتب على ذلك انبثاق خطة وزارة المرأة على النحو التالي:

1. تفعيل وظيفة الرقابة والتقييم على مستوى وزارة شؤون المرأة ووحدات المرأة فيها.
2. تطوير وظيفة الدراسات والأبحاث ذات العلاقة.
3. تشكيل ملتقى لجميع المؤسسات الفاعلة في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. مأسسة العلاقة مع وحدات المرأة والمطالبة بزيادة عددها
5. تفعيل دور مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة والفريق الوطني
6. مأسسة العلاقة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمة العربية للمرأة
7. مأسسة العلاقة مع المؤسسات التنموية ومؤسسات المجتمع المدني بخصوص المشاريع.
8. تنظيم العلاقة مع مراكز الأبحاث والدراسات والكليات ذات العلاقة
9. تفعيل العلاقة مع المراكز والمؤسسات الإعلامية تجاه الأهداف والنتائج وإبراز دور وقضايا النساء.

سادساً: الإطار الاستراتيجي لوزارة شؤون المرأة

بالاطلاع على الإطار الاستراتيجي لوزارة شؤون المرأة، نجد أن الوزارة وضعت أهدافها الاستراتيجية لتمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية لتشارك وتسهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية، وذلك وفقاً **للتوجهات التالية: (الإطار الاستراتيجي لوزارة شؤون المرأة)**

1. تعزيز روح الانتماء الوطني لدى المرأة الفلسطينية.
2. تعزيز منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية النابعة من ديننا الحنيف.

3. تغذية البيئة الوطنية والمجتمعية الحاضنة لقضايا المرأة والمساندة لها بالمعلومات والموارد البشرية والمالية لمعالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستديمة.
4. تطوير مكانة المرأة الفلسطينية من خلال ضمان مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات الفلسطينية التشريعية.
5. تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية الفلسطينية، وبين المؤسسات العربية والدولية ذات العلاقة، لضمان تعزيز الوعي وتعاظم الخبرة للنساء الفلسطينيات.

منطلقات عمل وزارة شؤون المرأة

- دين الإسلام هو دين العدل ومقتضى العدل والمساواة بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وحقيقة الظلم المساواة بين المختلفين.
- المرأة هي أحد شطري النوع الإنساني وهي أحد شقي النفس الواعدة فلا فرق بين رجل وامرأة فالجميع سواء في معنى الإنسانية وفي عموم الدين والتشريع وفي الميزان عند الله تعالى.
- العلاقة بين الرجل والمرأة تقوم على أساس التكامل بين أدوارها وهذا ما يسمى بالتكامل الوظيفي.. هذا التكامل في المسؤوليات والحقوق هو ثمرة العدل الذي قامت عليه العلاقات في الإسلام، وهي العلاقة الواقعية والمنسجمة مع السنن الاجتماعية والفطرة السليمة.
- رؤية حقوق المرأة وفهمها في إطار التكوين المؤسسي للمجتمع وليس على أساس التكوين الفردي.. فينظر للمرأة في إطار وجودها الاجتماعي وعلى أساس التكوينات
- المؤسسية التي تشخص هذه الجماعات وعلى هذا النسق قامت حقوق المرأة.

الاستراتيجية العبر قطاعية 2017 – 2022 م

فيما يلي الأهداف الاستراتيجية التي تضمنتها الاستراتيجية العبر قطاعية (2017 – 2022م) نتيجة عمل جميع الأطراف وهي على النحو التالي:

- الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله إلى النصف.
- الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10% .
- الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث: مأسسة قضايا المرأة وتمكين المرأة في كافة المؤسسات.
- الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي.
- الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس: تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة.

ويرى الباحثون أن الإطار الاستراتيجي ينسجم مع القضايا الحيوية للمرأة الفلسطينية، والتي من المفترض أن تندرج ضمن خطتها الاستراتيجية المأمولة تحقيقها لأهداف الوزارة في تحقيق حقوق المرأة في كافة الصعد.

الإطار الإجرائي للدراسة

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

- المقابلات الشخصية لجمع المعلومات، والبيانات العامة المتعلقة بقضايا المرأة، لرصد واقعها، وجمع الخطط الاستراتيجية من خلال التواصل مع أصحاب الاختصاص.
- الاستبانة لإنجاز الدراسة الاستطلاعية، والوقوف على مشكلة الدراسة بشكل واضح.
- أسلوب تحليل المحتوى للخطط الحكومية، لمعرفة مدى استجابتها لقضايا المرأة في المجالات المختلفة.

بناء قائمة معايير ومؤشرات قضايا المرأة:

قام فريق البحث بمسح لمجموع الدراسات التي توافرت لديهم، وقد لاحظ الفريق أن غالبية الدراسات تفتقر إلى وجود معايير تختص بقضايا المرأة، وقد استفاد من بعضها، بالإضافة إلى نتائج الدراسة الاستطلاعية من خلال الاستبانة، والمقابلات الشخصية، إضافة إلى مخرجات ورشة العمل التي تم تنفيذها بالاستعانة مع وزارة شؤون المرأة، والتي استفاد منها الفريق في إعداد المعايير ومؤشرات قضايا المرأة، وفي تصميم أداة البحث ومنهجه وخطواته.

وقد تم بناء قائمة المعايير باتباع الخطوات التالية:

- راجع الفريق بعض الأدبيات المتعلقة بقضايا المرأة بشكل عام، وقضايا المرأة الفلسطينية والغزية، بغية الاستفادة منها في إعداد وتكييف مؤشرات قضايا المرأة.
- تم إعداد مؤشرات قضايا المرأة من خلال بطاقة تحليل المحتوى، ومن ثم عرضها على لجنة المحكمين، ملحق رقم (2)، يوضح أسماء المحكمين، بغية معرفة آرائهم في تلك المؤشرات، وبطاقة التحليل (وضوحها، شموليتها، مناسبتها للموضوع، سلامة لغتها)، وقد أبدوا مقترحاتهم وآرائهم وتم التعديل على بطاقة تحليل المحتوى في ضوئها.

إجراءات التحليل:

يشهد العالم المعاصر ثورة معلوماتية ومعرفية هائلة؛ الأمر الذي يفرض علينا ضرورة تحليل هذا الكم الهائل من المعلومات والمعارف، بغية التقييم والتطوير، ويعد تحليل المحتوى أحد أساليب البحث العلمي التي كثر استخدامه في الآونة الأخيرة، لتحقيق هذا الهدف.

واستخدم فريق البحث أسلوب تحليل المحتوى بهدف تحليل مدى استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة في قطاع غزة، والكشف عن جوانب القوة والضعف في هذه الخطط، وتقديم أساس لمراجعتها وتعديلها وتقديم التوصيات اللازمة للمسؤولين بتزويدهم بدراسة تقويمية، والإشارة إلى ما ينبغي أن يكون، كما أن تحليل المحتوى من المسائل الأساسية التي يُعتمد عليها في التخطيط الاستراتيجي، وهو في ذلك يحتاج إلى معايير نستطيع من خلالها الوصول إلى القرار المناسب.

1. **الهدف من التحليل:** تسعى عملية التحليل إلى تحديد درجة توفر وتكرار قضايا المرأة (التعليمية، الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) في الخطط الحكومية الفلسطينية.
2. **عينة التحليل:** تمثلت عينة التحليل من الخطط الاستراتيجية المتوفرة في السنوات 2014-2022 للمؤسسات الحكومية محل الدراسة، والتي تمثلت في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2014-2019، الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة 2016-2018، الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل 2018-2020، الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية 2018-2022، الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والأمن الوطني 2017-2021، الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل 2018، الخطة الاستراتيجية المجلس الأعلى للقضاء 2021، الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي 2021، إضافة إلى الخطة الحكومية (المحافظات الجنوبية) لعام 2022.
3. **فئات التحليل:** وهي تعنى العناصر الرئيسة أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها ويتم على أساسها تصنيف المحتوى.

وتم تحليل الوحدة وفقاً لقضايا المرأة وهي كالتالي:

- القضايا التعليمية.
- القضايا الصحية.
- القضايا الاجتماعية.
- القضايا الاقتصادية.
- القضايا السياسية.

4. وحدات التحليل:

ويقصد بوحدة التحليل هي التي يتم إخضاعها للتقدير الكمي والكيفي لظواهر التحليل، بحيث يتم التحليل في عدد الظواهر وحساب تكراراتها.

ولقد تم اعتماد وحدة الفكرة أو الفقرة كوحدة للتسجيل، وشملت عملية التحليل هنا الفقرات والأنشطة الموجودة بالوحدة.

5. ضوابط عملية التحليل:

لا شك أن وضع ضوابط معينة واضحة للتحليل يؤدي إلى تحديد دقيق للعبارات، والفئات المستهدفة من التحليل، كما يؤدي إلى ارتفاع نسبة ثبات التحليل، وبناءً عليه فقد وضعت الدراسة الأسس التالية لتحليل المحتوى، وتتمثل في:

- تحليل الخطط الاستراتيجية للمؤسسات محل الدراسة لثلاث سنوات مضت.
- استخدام البطاقة المعدة لرصد النتائج وتكرار كل وحدة وفئة تحليل.
- استبعاد كل ما لا يتعلق بقضايا المرأة.

6. خطوات التحليل:

- تحديد الخطط التي يتناولها التحليل وقراءتها جيداً لتحديد مدى تضمنها لمحتوى يحقق أياً من المؤشرات في قائمة التحليل.
- حساب عدد الإشارات إلى المعايير في القائمة وتكرار كل فئة من فئات التحليل.

7. صدق التحليل:

يعتمد صدق التحليل على صدق أداء التحليل بأن تقيس الأداة ما وضعت لقياسه، وقد تم تقدير صدق الأداة بالاعتماد على صدق المحكمين، حيث عرضت الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين في أصول التربية، والإدارة في عدد من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وعدد من الخبراء في مجال قضايا المرأة، وذلك للتأكد من الصدق الظاهري للأداة نفسها، ومراجعة بنودها، وقد قام فريق البحث بتعديل ما طُلب تعديله بناءً على اتفاق المحكمين.

ثبات أداة تحليل المحتوى:

الثبات يقتضي أن يتوافر لأدوات التحليل ما يمكنها إعطاء النتائج نفسها إذا ما أعيد استخدامها من الباحث نفسه أو غيره، والباحثون في كل هذه الحالات يصلون إلى درجة عالية من الاتفاق بينهم في نتائج هذا التحليل (محمد وعبد العظيم، 2012، ص41).

ومن أجل التأكد من ثبات الأداة من خلال ثبات التحليل عبر الزمن، فقد قام فريق البحث بعملية إعادة تحليل للقضايا التعليمية في خطة وزارة التربية والتعليم بعد فترة أسبوعين، وقد تم حساب نسب الاتفاق بين النتائج التي توصل إليها الفريق في كل من التحليلين، باستخدام نقاط الاتفاق والمجموع الكلي للفئات، كما في الجدول التالي:

جدول 3: نقاط الاتفاق والاختلاف بين التحليل الأول والثاني (قضايا المرأة)

م	القضايا	التحليل الأول	التحليل الثاني	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف
1	إصدار تقارير ترصد واقع المرأة التعليمي	1	1	1	0
2	تطوير المرأة في الجوانب التكنولوجية والتقنية	9	8	8	1
3	تعزيز استكمال المرأة للتعليم الجامعي	1	0	0	1
4	تقلل من الأمية بين النساء	4	5	4	1
5	توفير بيئة قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطالبات في التعليم العام	10	12	10	2
6	توفير البعثات الخارجية للمرأة	3	3	3	0
7	توفير سبل التعلم لذوات الاحتياجات الخاصة	12	13	12	1
8	إطلاع المرأة على أهم قضاياها التعليمية وسبل حلولها	1	2	1	1
9	صقل مهارات البحث العلمي وحل المشكلات للمرأة	10	8	8	2
10	تسهيل وصول المرأة للتعليم والتدريب المهني والتقني	7	8	7	1
11	التقليل من نسبة تسرب الطالبات في كافة المستويات العلمية	3	4	3	1
12	دعم حقوق المرأة التعليمية في المجتمع	1	3	1	2
13	رعاية المتفوقات في الثانوية العامة والجامعات	9	11	9	2
14	تخصيص منح دراسية للنساء المتميزات	5	5	5	0
	المجموع	**76**	**83**	**72**	**16**

ولقد قام فريق البحث بالتأكد من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات التحليل باستخدام معادلة هولستى (Holsti) لحساب معامل الاتفاق وفق المعادلة التالية:

معادلة هلوستي (Holsti) =

$$\frac{2 * \text{ن}}{\text{ن}1 + \text{ن}2}$$

(عفانة ونشوان, 2017م، ص 406)

حيث إن:

ن: هي عدد الفئات المتفق عليها في التحليلين.

ن_1: عدد النقاط في التحليل الأول.

ن_2: عدد النقاط في التحليل الثاني.

معامل الثبات بين التحليل الأول والتحليل الثاني:

معادلة ثبات التحليل (Holsti)= $\frac{2\ (72)}{76+83}$ = 0.905

ويلاحظ مما سبق أن معامل ثبات التحليل بلغ (0.905) وهي نسبة عالية ومقبولة، مما يدل على ثبات عالٍ في التحليل، والثقة بهذه النتائج.

8. الجداول الخاصة بعملية التحليل:

جدول 4: التكرارات والنسب المئوية لمعايير قضايا المرأة في الخطط الحكومية

القضايا	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
القضايا التعليمة	80	42.53	1
القضايا الصحية	46	24.46	2
القضايا الاجتماعية	30	15.95	3
القضايا الاقتصادية	25	13.29	4
القضايا السياسية	7	3.72	5
المجموع	**188**	**100**	

من خلال الجدول السابق يتضح أن قضايا المرأة في الخطط الحكومية تتفاوت من حيث تكراراتها، حيث كانت أعلى نسبة تكرار لمجال القضايا التعليمية حيث بلغت نسبتها (42.53%)، ثم تليها القضايا الصحية، وقد بلغت نسبتها (24.46%)، تليها القضايا الاجتماعية، ونسبتها (15.95%)، وتليها القضايا الاقتصادية ونسبتها (13.29%)، أما أقل نسبة تكرار فهي القضايا السياسية وقد بلغت نسبتها (3.72%).

وإن اهتمام المؤسسات الحكومية بالقضايا التعليمية للمرأة تعززه أرقام الالتحاق بالمراحل الثانوية والتعليم العالي من الذكور والإناث، حيث بلغت معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور بالمرحلة الثانوية 71% مقابل 91% للإناث، كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 60% من مجموع الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وذلك وفق بيانات وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الدراسي 2019/2018.

أما القضايا الصحية فإن الخطط الحكومية تعطي صحة الأم أولوية كبرى، كما تهتم بكبار السن، وتسعى لتقديم الخدمات الصحية لهم بالشكل الملائم.

ويبرز اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا الاجتماعية للنساء من خلال التوعية والتثقيف لهن بحقوقهن في المجتمع، ودورهن الفاعل والأساس في الأسرة، وتربية الأبناء، وأن صلاح الأسرة بصلاح الأم.

وفيما يخص القضايا الاقتصادية فقد اهتمت الخطط الحكومية بالأسر التي تعيلها نساء، وتوفير تكافؤ الفرص، والعدالة.

أما القضايا السياسية، فهناك قصور واضح في كافة الجوانب خاصة في ضعف مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، وشغل المناصب الإشرافية.

جدول5: التكرارات والنسب المئوية للقضايا التعليمية

	القضايا	درجة توفر المعيار في المحتوى		التكرارات	النسبة المئوية
		متوفر	غير متوفر		
1	إصدار تقارير ترصد واقع المرأة التعليمي	X		1	1.25
2	تطوير المرأة في الجوانب التكنولوجية والتقنية	X		9	11.25
3	تعزيز استكمال المرأة للتعليم الجامعي	X		1	1.25
4	تقلل من الأمية بين النساء	X		5	6.25
5	توفير بيئة قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطالبات في التعليم العام	X		10	12.5
6	توفير البعثات الخارجية للمرأة	X		3	3.75
7	توفير سبل التعلم لذوات الاحتياجات الخاصة	X		13	16.25
8	إطلاع المرأة على أهم قضاياها التعليمية وسبل حلولها	X		1	1.25
9	صقل مهارات البحث العلمي وحل المشكلات للمرأة	X		10	12.5
10	تسهيل وصول المرأة للتعليم والتدريب المهني والتقني	X		8	10.0
11	التقليل من نسبة تسرب الطالبات في كافة المستويات العلمية	X		3	3.75
12	دعم حقوق المرأة التعليمية في المجتمع	X		1	1.25
13	رعاية المتفوقات في الثانوية العامة والجامعات	X		10	10.0
14	تخصيص منح دراسية للنساء المتميزات	X		5	6.25
				80	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات القضايا التعليمية كلها قد بلغ (80) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (1.25–16.25).

والجدير بالذكر أن معظم فقرات هذا المجال تم الحصول عليها من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم العالي، دون الإشارة إلى المرأة بشكل مخصوص، حيث كان أولى اهتمامات سياسات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2014–2019، التعليم للجميع ذكوراً وإناثاً وزيادة الالتحاق والتعليم الجيد لمختلف المستويات، وبالتالي فإن الخطة بكل بنودها اهتمت بكلا الجنسين الذكور والإناث، وكل ما تضمنته اهتم بالفريقين.

حصلت فقرة "توفير سبل التعلم لذوات الاحتياجات الخاصة" على أعلى مرتبة ويرجع ذلك إلى اهتمام المؤسسات الحكومية وخاصة وزارة التربية والتعليم بذوي الاحتياجات الخاصة بفئاتهم كافة، كقيمة حضارية تربوية إنسانية، من خلال تبني سياسة التعليم للجميع، والدمج الأكاديمي والاجتماعي لهذه الفئة، وقد تم افتتاح مدرسة مصطفى صادق الرافعي الثانوية للصم، واحدة للبنين وأخرى للبنات، وهي التجربة الأولى في فلسطين.

وقد اهتمت خطة وزارة التربية والتعليم بتقليص نسبة الأمية في قطاع غزة، من خلال برنامج الالتحاق الشامل، والذي يهدف إلى توفير فرص الالتحاق لجميع الطلبة في سن التعليم العام، بما فيهم الإناث. وقد بلغ عدد مراكز محو الأمية في قطاع غزة ((25)) مركزاً في قطاع غزة وذلك في العام الدراسي 2019/2020، فيما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بتلك المراكز 1,247 طالبا وطالبة، منهم 695 ذكراً و552 أنثى.

وفيما يخص توفير المنح والبعثات للخارج فأن الخطة الاستراتيجية بوزارة التربية والتعليم العالي لم تخصص الحديث عن المرأة بشكل منفرد في هذا المجال، حيث لا تشترط المنح أو البعثات أن يكون الممنوح أو المبتعث ذكراً أو أنثى، إلا أنه هذا يمكن أن يصدم في عدم رغبة العديد من الأسر في السماح لبناتهم أو زوجاتهم للسفر في الخارج.

ومن مؤشرات تطوير المرأة في الجوانب التكنولوجية والتقنية أن أولت خطة وزارة التربية والتعليم اهتماماً خاصاً في تحسين تعليم العلوم والتكنولوجيا مع التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، على جميع المستويات والدراسات المرتبطة بالحاسوب، وزيادة نسبة الطلبة الذين يدرسون العلوم والتكنولوجيا، والاستفادة من مختبرات العلوم في المدارس وزيادة عددها، كما تم تشجيع البحوث ذات العلاقة، وقد خطت الوزارة خطوات مهمة في مجال نظم إدارة المعلومات الإلكترونية وتكنولوجيا التعليم، بدأت بتطوير النظام المحوسب لإدارة المعلومات التربوية.

جدول 6: التكرارات والنسب المئوية للقضايا الصحية

	القضايا	درجة توفر المعيار في المحتوى		التكرارات	النسبة المئوية
		متوفر	غير متوفر		
1	إصدار تقارير ترصد واقع المرأة الصحي	X		1	2.17
2	مراعاة الوضع الصحي للمرأة (حمل، إنجاب، ...)	X		8	16.39
3	تسهيل حصول المرأة على الخدمات الصحية.	X		5	9.86
4	تثقيف المرأة وتوعيتها بالصحة العامة	X		7	15.21
5	تثقيف المرأة وتوعيتها بالصحة النفسية	X		2	4.34
6	تبصير المرأة بأهمية الغذاء المتوازن	X		4	8.59
7	تدريب المرأة على مهارات الاسعافات الأولية		X	0	0
8	الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة وتنظيم الأسرة	X		6	13.04
9	توفير حماية للأسر الكبيرة من ناحية مخصصات الأطفال وتوفير العلاج بأسعار مناسبة	X		1	2.17
10	حماية المرأة في الحروب	X		6	13.04
11	إشراك المرأة في المرافق الصحية والتبرع بالدم	X		2	4.34
12	تثقيف المرأة بنواحي اللياقة والجمال	X		2	4.34
13	الرعاية الصحية للنساء كبيرات السن	X		2	4.34
				46	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات القضايا الصحية كلها قد بلغ (46) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (2.17–16.39).

اهتمت الخطة الحكومية لوزارة الصحة 2016–2018 بالمرأة، واعتنت هذه الخطة بخصوصية وضع المرأة الصحي خاصة فيما يتعلق بالحمل والإنجاب، وقد حصلت فقرة "مراعاة الوضع الصحي للمرأة (حمل، إنجاب،...)"، ويظهر هذا البند في الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة الفلسطينية 2016–2018 في أنها ترى أن معالجة المشاكل الصحية المتعلقة بالأمهات والأطفال الرضع يتطلب اتباع نهج متكامل لتوفير الرعاية وتحسين نوعية الرعاية المقدمة على مستوى الأسرة والمجتمع، وكذلك المرافق الصحية، ويتطلب الحصول على الخدمات الصحية، في الفترة المحيطة بالولادة إلى المشاركة في تعزيز الولادة الآمنة، والرعاية المناسبة للمولود في وقت ومكان الولادة، كما يتطلب الحصول على الولادة الآمنة الاهتمام بالرعاية ما قبل الحمل، واستمرارها طوال فترة الرعاية أثناء الحمل"

يرجع الاهتمام بصحة الأم بما فيها الحقوق الإنجابية للأهمية الكبيرة للقدرة الإنجابية للمجتمع الفلسطيني، لتحقيق التنمية البشرية والمستدامة، خاصة وأن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع مقاوم بحاجة إلى الحفاظ على الطاقة البشرية داخل المجتمع، في ظل الحروب التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة، والتحديات التي تواجه حياة الأفراد في المجتمع.

وقد اهمت الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة بالفئات الهشة ككبار السن، ووضعت البرامج الخاصة بها كبرنامج صحة كبار السن ذكوراً وإناثاً، وبحسب الخطة فإن الخدمات الصحية يجب أن تستجيب لاحتياجات الأجيال الكبيرة والصغيرة في السن على حد سواء، ذكوراً وإناثاً على مدى حياتهم.

وفيما يخص "تثقيف المرأة وتوعيتها بالصحة النفسية"، فقد أشارت الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة تدنٍ كبير في مستوى تقديم خدمات الصحة النفسية، على الرغم من تقديم وكالة الغوث لأنشطة نفسية واجتماعية، وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع.

أما الفقرات التي حصلت على أدنى ترتيب فهي: "تدريب المرأة على مهارات الاسعافات الأولية" ويؤخذ على الخطط الحكومية إهمال التدريب العملي للنساء على المهارات التي تساعدها في حالات الطوارئ كمهارة الاسعافات الأولية، والتي تُعد من المهارات الأساسية التي يجب أن تمتلكها المرأة في قطاع غزة، في ظل حالة عدم الاستقرار، والحروب المستمرة.

وفيما يخص "تسهيل حصول المرأة على الخدمات الصحية" فقد أشارت الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2016–2018 إلى "تعتبر سهولة الحصول على خدمات الولادة وتوفرها مقبولاً، ولكن عادة ما يتعرض للتحديات الجدية أثناء الأزمات".

كما حصلت الفقرات المتعلقة بتوعية المرأة بأهمية الغذاء المتوازن، واللياقة والجمال في مراتب متدنية، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الخطط بهذه النواحي فيما يخص صحة المرأة، وأن هذه الأمور عادة ما تكون نابعة من رغبات شخصية لدى النساء. وقد أشارت الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة إلى أن "هناك ندرة في البحوث المتعلقة بقياسات الجسم البشري للمرأة"، وقد اتفقت هذه النتائج مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2017–2022 في ارتفاع في نسبة زيادة الوزن، وبالأخص بين النساء.

وفيما يخص حماية المرأة في الحروب فقد أشارت الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة إلى أنه "من المهم خلال فترة الطوارئ ليس فقط التركيز على إنقاذ حياة المصابين والجرحى، ولكن أيضاً الحفاظ على تقديم خدمات القطاعات الأخرى... كما يجب توظيف الطاقات والموارد لتحقيق التوزان ... واستمرار تقديم الخدمات مثل.. الخدمات أثناء الحمل".

جدول 7: التكرارات والنسب المئوية للقضايا الاجتماعية

	القضايا	درجة توفر المعيار في المحتوى		التكرارات	النسبة المئوية
		متوفر	غير متوفر		
	ثالثاً: القضايا الاجتماعية				
1	إصدار تقارير ترصد واقع المرأة الاجتماعي	X		1	3.33
2	مكافحة العنف الأسري	X		5	16.66
3	الاهتمام بالمطلقات والأرامل مادياً	X		1	3.33
4	منح المطلقات والأرامل حقوقهن كحضانة الأطفال.	X		1	3.33
5	التوعية والتثقيف الاجتماعي للمرأة	X		7	23.33
6	مشاركة المرأة في التنشئة الصالحة للأبناء	X		5	16.66
7	توعية المرأة بحقها في الميراث		X	0	
8	معرفة المرأة لدورها الفاعل في الأسرة	X		1	3.33
9	تعزيز ثقة المرأة بنفسها وذاتها	X		3	10.05
10	القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة	X		2	6.66
11	تحسين صورة المرأة في الإعلام	X		1	3.33
12	توعية المرأة بالمشكلات الاجتماعية بكافة أشكالها	X		2	6.66
13	تطوير وتعديل القوانين الخاصة بالمرأة في مجال العقوبات والأحوال الشخصية	X		1	3.33
				30	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات القضايا الاجتماعية كلها قد بلغ (30) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (3.33-23.33).

وقد حصلت فقرة " التوعية والتثقيف الاجتماعي للمرأة" على أعلى مرتبة في القضايا الاجتماعية، ويتفق ذلك مع الخطة الحكومية التي تسعى إلى تمكين المرأة ورفع الوعي لديها، خاصة في ظل انتشار حوادث العنف ضد المرأة، وحاجة المرأة للتعرف إلى مسؤولياتها الاجتماعية الهامة في المجتمع في ظل التهميش الذي تعاني منه.

وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية 2018–2022، برامج تمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً وتقديم المساندة والدعم النفسي الاجتماعي من خلال الندوات التثقيفية والتوعوية، وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي.

أما فيما يخص مكافحة العنف الأسري فقد أشارت إليه الخطط الحكومية في مواضع قليلة، منها الخطة الحكومية لوزارة الصحة، عند تناولها الصحة النفسية، فقد أشارت الخطة إلى أن تأثير الوضع الاقتصادي الخانق في قطاع غزة له تأثيره في الاضطرابات النفسية، وازدياد معدلات الطلاق والعنف الأسري.

وفيما يتعلق بفقرة "القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة" فقد جاء في رؤية وزارة التنمية الاجتماعية "حياة كريمة للإنسان الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في ظل الدولة الفلسطينية القائمة على الحقوق والعدالة بدون تمييز" ولا شك أن من أهم أوجه الخلل في المجتمع الفلسطيني هو التمييز بين الذكر والأنثى.

وضعت وزارة التنمية الاجتماعية ضمن أهداف مشاريعها وبرامجها تمكين المرأة والأسرة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وتطوير الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة والهشة، وقد ركزت على تمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً وتقديم المساندة والدعم النفسي الاجتماعي، من خلال عقد الندوات الثقافية التوعوية بصورة سنوية، وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي.

أما الفقرة التي حصلت على أقل ترتيب فهي: "توعية المرأة بحقها في الميراث"، ويأتي دنو هذه الفقرة على الرغم من الاضطهاد الذي تعانيه المرأة الغزية من الحرمان من الميراث، خاصة النساء المطلقات والأرامل، والمرأة بحاجة إلى تكثيف التوعية في هذا الموضوع، وإيضاح الحقوق القانونية لها، والجهات المعنية بهذا الخصوص، إضافة إلى ذلك تعاني القوانين والتشريعات في قطاع غزة من القدم، وعدم التطوير، وهي بحاجة إلى الإصلاح والتطوير لتواكب الوضع الحالي. وقد اتفقت هذه النتائج مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية في أن خدمات القضاء الشرعي لا زالت غير قادرة على إنفاذ حقوق المرأة في الميراث، وأن التشريعات الحالية تعيق وصول الرجال والنساء إلى العدالة، وخاصة عدم تعديل أو إقرار قوانين الطب الشرعي، قانون حماية الأسرة من العنف، قانون المساعدة القانونية، قانون الأحوال الشخصية.

جدول 8: التكرارات والنسب المئوية للقضايا الاقتصادية

	القضايا	درجة توفر المعيار في المحتوى		التكرارات	النسبة المئوية
		متوفر	غير متوفر		
1	إصدار تقارير ترصد واقع المرأة الاقتصادي	X		1	4.00
2	دعم المشاريع النسائية الصغيرة	X		1	4.00
3	تحفيز المبدعات من رائدات الأعمال		X	0	0.0
4	الاهتمام بالأسر التي تعيلها نساء	X		3	12.00
5	تدريب النساء على إدارة مشاريعهن	X		4	16.00
6	العدالة في توفير فرص عمل المرأة	X		2	8.00
7	توعية المرأة حقوقها القانونية في العمل	X		2	8.00
8	فتح المجالات المختلفة لعمل المرأة	X		2	8.00
9	محاربة التمييز في الأجور بين المرأة والرجل لنفس الوظيفة	X		3	12.00
10	توفير فرص العمل للمرأة الريفية	X		1	4.00
11	تحسين مستوى المعيشة للمرأة	X		1	4.00
12	توفير برامج تمكن المرأة على التنافس على فرص العمل الجديدة (العمل عن بعد)	X		1	4.00
13	توفير التدريب للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة وتقديم برامج التمكين الاقتصادي لهن	X		2	8.00
14	تطوير سياسات لحماية حقوق النساء العاملات في القطاع الخاص والأهلي	X		1	4.00
15	وضع سياسات تسهل حصول النساء على المشاريع الصغيرة في بيئة تكفل نجاح هذه الاستثمارات.	X		1	4.00
				25	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات القضايا الاقتصادية كلها قد بلغ (25) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (4.0 –16.0).

حصلت الفقرة "تدريب النساء على إدارة مشاريعهن" على أعلى درجة، وقد وضعت وزارة العمل ضمن السياسات العامة لها، تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، كما عملت على تقديم الدعم الفني والمادي لمناصرة الفئات الهشة ودمجها في سوق العمل، خاصة النساء معيلات الأسر، وقد جاء ضمن البرامج في خطة وزارة العمل "برنامج مأسسة وتفعيل مشاركة النساء في سوق العمل وتأهيل المرأة في مجالات العمل".

بينما حصلت فقرة " تحفيز المبدعات من رائدات الأعمال" على أدنى ترتيب ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الحكومية تُعنى بتوفير فرص العمل والمشاريع لذوي العوز بالدرجة الأولى، أما رائدات الأعمال فتجد مجالها في المؤسسات الأهلية، ولذلك لا بد من وجود تنسيق بينها وبين المؤسسات الحكومية لدعم المرأة، وخاصة رائدات الأعمال منهن.

كما اتفقت نتائج هذا المجال مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية في أن التشريعات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد والمالية غير مستجيبة لقضايا المرأة، حيث جاءت الفقرة "تطوير سياسات لحماية حقوق النساء العاملات في القطاع الخاص والأهلي" متدنية.

وفيما يخص فقرة " العدالة في توفير فرص عمل المرأة "، جاءت تكراراتها بأسطر بسيطة في خطة وزارة العمل والتي وضعت ضمن رسالتها "تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص"، وفي القيم الأساسية لوزارة العمل "العدالة وتكافؤ الفرص"، وبالتالي فإنه على الرغم من إيلاء وزارة العمل ضرورة توفير فرص عمل عادلة بين الرجل والمرأة إلا أنها لم تترجم ذلك داخل الخطة، وبيان آليات العدالة وتكافؤ الفرص، وكانت صياغتها للخطة على وجه العموم دون تخصيص المرأة ومراعاة خصوصية وضعها في مجال العمل.

كما اتفقت في محدودية وصول النساء إلى مصادر التمويل والمعرفة المناسبة لإقامة وتطوير المشاريع الصغيرة، بالرغم من تعدد البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً إلا أنها لا زالت عاجزة عن تحقيق نتائج مرجوة في مجال التشغيل سواءً كان ذلك عدم ملائمة معايير وآليات مؤسسات التمويل للنساء الرياديات، أو عدم معرفتهن في مؤسسات التمويل وهذه الآليات، حيث جاءت فقرة "وضع سياسات تسهل حصول النساء على المشاريع الصغيرة في بيئة تكفل نجاح هذه الاستثمارات "بدرجة متدنية".

جدول 9: التكرارات والنسب المئوية للقضايا السياسية

القضايا		درجة توفر المعيار في المحتوى		التكرارات	النسبة المئوية
		متوفر	غير متوفر		
خامساً: القضايا السياسية					
1	إصدار تقارير ترصد واقع المرأة السياسي	X		1	14.29
2	شغل المرأة المناصب الإشرافية	X		3	42.84
3	الحق في الترشيح للمناصب السياسية		X		0
4	المشاركة في منظمات المجتمع المدني	X		1	14.29
5	وعي المرأة بحقوقها السياسية	X		1	14.29
6	التعبير عن الرأي في القضايا السياسية		X	0	0
7	تعيين المرأة في المجالس البلدية والقروية		X	0	0
8	مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار.		X	0	0
9	تدريب المرأة على المهارات القيادية	X		1	14.29
10	تأهيل المرأة مهنياً لشغل مناصب برلمانية		X	0	0
11	مشاركة المرأة في هياكل الأحزاب السياسية		X	0	0
				7	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات القضايا السياسية كلها قد بلغ (7) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (14.29-42.84).

بالنظر إلى القضايا السياسية للمرأة فنجد جميع فقرات هذا المجال متدنية، وأكثرها غير متوفر في الخطط الحكومية، وقد حصلت فقرة "شغل المرأة المناصب الإشرافية" في أعلى درجة، إلا أن التطبيق الواقع لقضايا المرأة السياسية والإدارية غير متوافر، حيث أن هناك تغييب لها في مراكز صنع القرار العليا، وغياب في المناصب البرلمانية، والأحزاب السياسية، والمجالس البلدية، وبالتالي فإن الخطط الحكومية بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار لهذا الجانب من القضايا السياسية، وإعطائها حقوقها في هذا المجال.

وفيما يخص تدريب المرأة على المهارات القيادية فقد كان ضمن أهداف الخطة الحكومية 2022، ضمن بند تمكين الشباب والمرأة: "تعزيز قدرات المرأة الفلسطينية في القيادة والمشاركة المجتمعية الفاعلة"، إلا أن الخطة الحكومية لم تتضمن آليات لتعزيز هذه القدرات.

وعلى الرغم من أن حق المرأة في الترشيح للمناصب السياسية مكفول قانونياً، وقد تمكنت عدد من النساء من الوصول إلى مناصب سياسية عليا في قطاع غزة، كهدى نعيم، وجميلة الشنطي، إلا أن هذا البند غاب عن محتوى الخطط الحكومية، وبالتالي فإن واضعي الخطط الحكومية عليهم الاهتمام بهذا الجانب، وإيلائه بعض الاهتمام، من خلال التأكيد على هذا الحق، وإيجاد الآليات التي تشجع النساء على ممارسة حقوقهن السياسية بشكل أوسع.

وقد اتفقت هذه النتائج مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية التي تم إعدادها بقيادة وزارة شؤون المرأة وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في قضية محدودية وصول المرأة في مواقع صنع القرار حيث أن مشاركة النساء في الهيئات العليا في الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والهيئات المحلية، ومؤسسات الأمن، والنقابات، والأحزاب، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، لا زالت محدودة، وهذا يعرقل من مأسسة وتضمين قضايا وأولويات النساء في جميع المؤسسات، ويوسع الفجوات بين الرجال والنساء، ويزيد من تهميش النساء اجتماعياً واقتصادياً.

9. مقارنة نتائج الدراسة الاستطلاعية ونتائج تحليل الخطط

جدول 10: التكرارات والنسب المئوية للقضايا السياسية

القضايا	الاستجابة حسب الدراسة الاستطلاعية (استبانة ومقابلات) بالنسبة لعينة الدراسة	الاستجابة حسب تحليل الخطط الحكومية (تكرار كمي ونوعي)	المتوسط
القضايا التعليمية	% 34	% 42	% 38
القضايا الاجتماعية	% 20	% 15	% 17.5
القضايا الاقتصادية	% 23	% 13	% 18
القضايا الصحية	% 37	% 24	% 30.5
القضايا السياسة	% 8	% 3	% 5.5

من خلال عقد مقارنة بين نتائج الدراسة الاستطلاعية والتحليل للخطط الحكومية، نستنتج ما يلي:

النتائج

1. أن نسبة اهتمام الخطط الحكومية بالقضايا التعليمية (متوسط 38%) لها أعلى نسبة في استجابة الخطط الحكومية لقضايا المرأة، بينما حازت القضايا الصحية النسبة الأعلى حسب رؤية العينة ضمن الدراسة الاستطلاعية مما يعني أننا بحاجة إلى إظهار الاهتمام بالقضايا التعليمية للمرأة بشكل أكبر حتى يشعر به المواطن.
2. بخصوص القضايا الاجتماعية أعطت الدراسة الاستطلاعية نتيجة مقاربة لنتيجة تحليل الخطط الحكومية، الاستجابة تعد ضعيفة ومتوسطها (17.5%)، ما يؤكد ضرورة تكثيف الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، خاصة القضايا التي تتراوح تكراراتها بين (0–1) في تحليل الخطط الحكومية.
3. نسبة استجابة الخطط الحكومية للقضايا الاقتصادية للمرأة كانت أفضل لدى الدراسة الاستطلاعية منها عن الواقع في تحليل الخطط الحكومية، ما يعني أننا بحاجة إلى المزيد من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية للمرأة من خلال المزيد من التقارير التي ترصد واقع المرأة الاقتصادي، ومزيد من الدعم للمشاريع الصغيرة للنساء ووضع سياسات تسهل حصول النساء على المشاريع في بيئة تكفل نجاح هذه المشاريع واستمرارها، والتركيز على تحفيز المبدعات من رائدات الأعمال، ودعم المرأة الريفية، توفير برامج تمكن المرأة من العمل عن بعد، بالإضافة إلى حماية حقوق النساء العاملات في القطاع الخاص والأهلي.
4. تقارب في نتائج الدراسة الاستطلاعية والتحليل النوعي والكمي للخطط بما يخص الاستجابة للقضايا الصحية، مع العلم أن معدل استجابة الخطط الحكومية لقضايا النساء الصحية (30.5 %)، وهنا تعد استجابة ضعيفة نوعاً ما، ونحن بحاجة إلى المزيد من الاهتمام للقضايا الصحية ضمن الخطط الحكومية.
5. تقاربت نتائج القراءتين في القضايا السياسية، وأكدت على ضعف استجابة الخطط الحكومية للقضايا السياسية للمرأة مما يستدعي بعض التدخلات خاصة القضايا التي تتراوح تكراراتها بين (0–1) في تحليل الخطط الحكومية.
6. نسبة الاستجابة بالمجمل لم تصل في كل القضايا إلى 50%، وبالتالي فإن استجابة الخطط الحكومية لقضايا المرأة بشكل عام ضعيفة.

التوصيات:

- المشاركة في إعداد الخطط التنموية الخاصة بمؤسسات المجتمع الحكومية منها وغير الحكومية.
- مشاركة وزارة شؤون المرأة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الحكومية العامة.
- زيادة استجابة الخطط الحكومية لقضايا المرأة المختلفة في جميع المجالات بما يساهم في التنمية المجتمعية والتنمية التحررية من الاحتلال.
- مراجعة الخطط القطاعية والعبر قطاعية من منظور التنمية العامة واقتراح خطط توجيهية، توجه المؤسسات الشريكة لقضايا المرأة الهامة.
- وجود آليات لدعم استجابة خطط المؤسسات الحكومية لقضايا المرأة حسب التوجه الاستراتيجي للحكومة.
- الاهتمام بوضع السياسات التي تساهم في تعزيز أدوار المرأة.

المراجع

- أبو جامع، وداد. (2015). دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية: دارسة حالة: المناطق الجنوبية بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو مور، دعاء. (2017). المشكلات التي تواجه المرأة الفلسطينية خلال إكمال مسيرتها التعليمية بقطاع غزة وتصور مقترح للتغلب عليها، المؤتمر العلمي الدولي: المرأة الفلسطينية بناء وأدوار في ظل التحديات، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد (2).
- الأحمدي، حنان وأبو خضير، إيمان (2009 (دور مؤسسات التنمية الإدارية في تمكين القيادات النسائية من مواجهة تحديات القيادة، دراسة ميدانية على المشاركات في الحلقات التطبيقية المقدمة في معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، السعودية، المجلد (49)، العدد الرابع (عدد خاص).
- إدريس، ثابت، والمرسي، جمال الدين، (2002)، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، مصر.
- الأمم المتحدة. (2019). الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (تموز/ يوليو 2016–حزيران/ يونيو 2018). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). بيروت: الأمم المتحدة.
- الأمير، إقبال وآخرون (2003)، النساء المعيلات لأسر، المشكلات والحلول، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الخامس عشر، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة .
- البلبيسي، ماجدة. (2021). عدوان أيار وتبعاته يعمق من حالة التدهور لأوضاع النساء في غزة ويعطل مسيرة التقدم، صوت النساء، العدد (407)، كانون الأول.
- بني هاني، مريم، والعواودة، أمل. (2019). دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة ميدانية في مناطق جيوب الفقر في الأردن. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد (33)، العدد (7)، ص 1123–1154.
- جبران، شهناز وسعيد، نادر (2004): احتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الصناعي والاجتماعي (الضفة الغربية وقطاع غزة). برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

- حافظ، إجلال، ووهب، سوسن (2003)، أصول الإدارة، مدخل متكامل، الطبعة الأولى، جامعة عين شمس، مصر.
- حرب، إسلام. (2021). المرأة الفلسطينية. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية. العدد (5)، ص 65-98.
- حمدان، خالد، وإدريس، وائل (2009)، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي – منهج معاصر، ص2، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان.
- حيدر، وحيدة (2010). دور برامج اتحاد المرأة الأردنية في تمكين النساء المعنفات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية
- الخاروف، أمل والحديدي، سمر (2011)، مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (38)، (العدد (1).
- الديراوي، نور. (2014). دور ديوان الموظفين العام في تمكين المرأة بالمناصب القيادية الحكومية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- السروجي، فتحي. (2016). سبل النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- السلمي، علي. (2001)، "خواطر الإدارة المعاصرة"، دار غريب للطباعة والنشر، لقاهرة
- سليمان، نرمين سيد (2011). دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- شبانة، لؤي، والصالح، جواد. (2008). تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة. دراسة كمية ونوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل مقدمة إلى مركز المرأة للدراسات والتوثيق.
- صلاح، عقل. (2020). عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (42)، العدد (493)، 144-157.

- عبد الرحمن، نهلة (2007)، متطلبات إدماج المرأة في التنمية، دراسة ميدانية على المستفيدات من برامج أندية المرأة بمحافظة الفيوم، المؤتمر العلمي الدولي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، مارس.
- عبد المجيد، لبنى محمد (2004)، (تمكين جمعيات المرأة في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية، دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأعضاء بشبكة رابطة المرأة العربية ببعض المحافظات المصرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، ع (16)، ص (1433-152).
- عفانة، عزو، ونشوان، تيسير. (2017م). اتجاهات حديثة في القياس والتقويم التربوي. ط1. غزة: مكتبة سمير منصور.
- علاونة، عبد المجيد. (2020). الخلفية الاجتماعية وانعكاسها على حرية المرأة داخل الأسرة الفلسطينية- دارسة ميدانية على سكان مدينة قلقيلية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد (4)، العدد (7)، يوليو. ص 1-28.
- غنيم، عثمان (2001)، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر والتوزيع، عمان.
- غنيم، عثمان (2006)، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار رضا للنشر والتوزيع، عمان.
- الفرا، ماجد (2005)، دورة تدريبية في التخطيط الاستراتيجي، الجامعة الإسلامية، غزة.
- القطب، رولا. (2012). دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2021.
- الكرخي، مجيد (2009)، التخطط الاستراتيجي عرض نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- الكفارنة، شادي. (2019). المؤسسات النسوية ودورها في التنمية الاجتماعية في فلسطين. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد (55)، ص 51-71.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا (2020). الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات. الأمم المتحدة.

- محمد، وائل، وعبد العظيم، ريم. (2012). تحليل محتوى المنهج في العلوم الإنسانية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (2019). ورقة حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية.
- المصري، رفيق. (2018). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية مستوياتها ومعوقاتها. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد (7)، العدد (1)، ص 209-243.
- الملاحي، أحمد (2016): بعنوان دور الرقابة الإدارية في تحسين مستوي الأداء الإداري في جهاز الشرطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياسة، غزة، فلسطين.
- مندورة درويش (2005)،http//www.mcgsite.com/subx/maqalat/mqt6_2.htm
- وزارة شئون المرأة، الإطار الاستراتيجي، 2022.
- وهبة، وئام. (2015). مدى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المراجع الأجنبية:

- Hoque, Mahmuda & Yoshihito, Itohara, (2009). Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programmer: A Case Study from Bangladesh, Journal of Social Sciences 5(3): 244-250, (ISSN 1549- 3652).
- KHAN, ABDUL RASHID and ZAINAB, BIBI (2011). WOMEN'S SOCIO-ECONOMIC EMPOWERMENT THROUGH PARTICIPATORY APPROACH A Critical Assessment.
- Malhotra, A., Schuler, S.R, and Boender, C. (2002) Measuring Women's Empowerment a variable in International Development, paper Commissioned by the Gender and Development Group of the World Bank.
- Marahil, Sawsan. (2020). The Role of Intercultural Communication in Enabling Palestinian Women to Participate in the Political Decision-Making Process in the Palestinian National Authority in the West Bank- Palestine 1994-2019, Master thesis, American Arabic University, Palestine.
- Norayan, Deepa (200). Empowerment and Reduction, Washington DC.
- Pakistan Economic and Social Review, Volume 49, No. (1), pp. 133-148
- Rahman, Shaik Shafeequr; Sultana, Nikhat (2012). EMPOWERMENT OF WOMEN FOR SOCIAL DEVELOPMENT (A CASE STUDY OF SHRI MAHILA GRIHA UDYOG LIJJAT PAPAD, HYDERABAD DISTRICT) Researchers World: Journal of Arts, Science & Commerce. Vol. 3 Issue 1, p50-59.
- Tomes, Midgley & David, Plochoud (1984). The Fields and Methods of Social Planning, London, Heinemann Educational book. Ltd.
- Younis, Samer. (2016). The Role of Women Non- Government Organization (WNGOs) on Rural Women Empowerment in Gaza Strip 2014- 2015, Master thesis, Islamic University of Gaza.
- Johnson, G, &Scholes, K., "Exploring Corporate strategy" 4th Ed., prentie-Hall Europe, (1997).

ملحق (1)

قائمة الخبراء الذين أجريت معهم المقابلات

م	الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
.1	أ. اعتماد الطرشاوي	مدير عام التخطيط وتطوير الأداء المؤسسي	وزارة العمل
.2	د. إكبار الكحلوت	مدير طبي	عيادة السلام– الصبرة
.3	د. رحمة أبو عودة	مشرف تربوي	مديرية التربية والتعليم غرب غزة
.4	د. خلود عطية الفليت	أستاذ جامعي– باحثة مختصة في مجال قضايا المرأة	الجامعة الإسلامية بغزة
.5	أ. غالية نواس	مشرف تربوي	مديرة التربية والتعليم شرق خان يونس
.6	م. سيرين البحيصي	نائب مدير عام السياسات	ديوان الموظفين العام

ملحق (2)

قائمة محكمي بطاقة التحليل

م	الاسم	المسمى الوظيفي
1	د. عبد القادر أبو علي	مدير مديرية التربية والتعليم غرب غزة
2	د. محمد عثمان الآغا	أستاذ دكتور كلية العلوم- الجامعة الإسلامية
3	د. محمد عبد الفتاح عسقول	أستاذ دكتور تكنولوجيا التعليم- الجامعة الإسلامية
4	د. محمود إبراهيم الجعبري	أستاذ مشارك أصول التربية- جامعة الأقصى
5	د. نافذ المدهون	استاذ القانون - الجامعة الإسلامية
6	د. نبيل اللوح	أستاذ مساعد إدارة أعمال- جامعة الإسراء